



سوارد

نشرة اقليمية متخصصة في التربية على حقوق الانسان صيف ٢٠٠٤ عدد تجريبي

ملف خاص

العنف ضد المرأة



الحدث

4



القضية

6



الملف

8



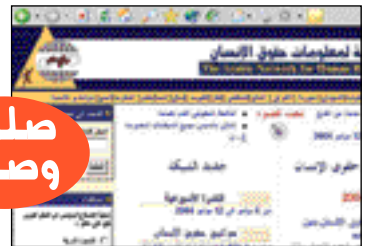
منظمات

16



صلة وصل

20



شهادة

26



خطوة ثانية...

بعد صدور العدد التجريبي الأول من موارد، النشرة المتخصصة في مجال التربية على حقوق الإنسان، وصلتنا رسائل عدة، شفوية ومكتوبة، مرحبة بالعدد ومبديّة بعض الملاحظات حول شكل النشرة ومضمونها من أجل تطويرها كأداة للتربية. ردود الفعل الأولى أتت متحمسة للأبواب التي تضمنت معلومات عن المنظمات والمواقع على الشبكة العالمية والإصدارات.

وشكل تقييم العدد التجريبي الأول حافظاً لنا لإصدار عدد تجريبي ثان، وذلك في مرحلة انتقالية حيث تبدأ منظمة العفو الدولية في تنفيذ خططها الإستراتيجية المتكاملة الجديدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) عبر برنامج عالمي لحقوق الإنسان يتضمن ثماني مجالات عمل رئيسية وهي مقاومة الانتهاكات المرتكبة في سياق الحرب على الإرهاب، الدفاع عن حقوق الإنسان في غمار النزاعات المسلحة، حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، إصلاح وتعزيز قطاع القضاء، الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام، تعزيز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وضع حد للعنف ضد المرأة وتعزيز حقوق اللاجئيين والمهاجرين.

وستشكل التربية على حقوق الإنسان الى جانب الأبحاث والتحركات، إحدى الوسائل الأساسية لإحداث تغيير نحو الأفضل في العالم وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجالات الثمانية لبرنامج المنظمة في السنتين القادمتين. ويتضمن هذا العدد ملفاً خاصاً بالعنف ضد المرأة، ربطاً بالحملة العالمية التي أطلقتها المنظمة في مارس \ آذار ٢٠٠٤ تحت شعار أوقفوا العنف ضد المرأة مركزاً على مجالين، العنف ضد المرأة في العائلة والعنف ضد المرأة أثناء النزاعات المسلحة وبعدها.

أما قضية العدد فهي خاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وقد اخترنا الوضع في إسرائيل والأراضي المحتلة كمثال على ذلك، وقد حاولنا في هذا العدد أن تكون الأبواب الخاصة بالتعريف بالمنظمات والمواقع على الشبكة العالمية والإصدارات مرتبطة بموضوع العنف ضد المرأة حتى توفر للأعضاء والمدافعين بعض الموارد التي قد تساعدهم في أنشطتهم.

موارد نشره اقليمية متخصصة في التربية على حقوق الانسان
يصدرها برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا - لندن

تنبيه: ان المقالات أو الآراء الواردة في العدد والصادرة عن جمعيات أو أشخاص لا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة العفو الدولية.

عن منظمة العفو الدولية

حركة عالمية لأشخاص يناضلون من أجل احترام وحماية حقوق الانسان المعترف بها دوليا. وتنتهج منظمة العفو الدولية الي بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الانسان المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي غيره من المعايير الدولية لحقوق الانسان.

وسعيا لتحقيق هذه الغاية، تقوم منظمة العفو الدولية بأبحاث وأنشطة من أجل منح الانتهاكات الجسيمة التي تمس الحق في السلامة الجسدية والعقلية وحرية التفكير والتعبير والتحرر من التمييز، في إطار عملها للإرتقاء بجميع حقوق الانسان.

عن المكتب الاقليمي

المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في لبنان هو جزء من برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية وهو مكتب متخصص في التربية على حقوق الانسان هدفه نشر الوعي واحترام حقوق الانسان في المنطقة وتنمية قدرات حركة حقوق الانسان ودعم المنظمات الغير حكومية.

ساهم في إنجاز هذا العدد:

رلى مخايل : مديرة التحرير

عبر حامد: الإخراج الفني

منظمة العفو الدولية

المكتب الإقليمي
للشرق الأوسط وشمال
إفريقيا

بيروت

هاتف: ٩٦١-١-٨٠٥٦٦٣/٤

فاكس: ٨٠٥٦٦٥

البريد الإلكتروني:

mena@amnesty.org

العنوان على شبكة الإنترنت:

www.ara.amnesty.org

العنوان البريدي:

ص.ب.: ١٣-٥٦٩٦، سوران

بيروت ٢٠٦٠-٢٠١٠٢، بيروت -

لبنان

شارع مايكل أنجلو، بناية مكارم، رقم

٣٠٦٣، شقة ١١، الروشة - لبنان

حقوق الطبع محفوظة لمطبوعات

منظمة العفو الدولية ٢٠٠٤

رقم الوثيقة: POL ٣٢/٠٠٦/٢٠٠٤

اللغة الأصلية: العربية



لوقف تنفيذ أحكام الإعدام وإلغاء عقوبة الإعدام على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي. إصدار تقارير موضوعية حول عقوبة الإعدام، كأساس للتحرك على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي. القيام بتحركات مستديمة للعضوية، تهدف الى وضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام ضد المدنيين الأطفال قبل مارس ٢٠٠٦. إضافة الى المشاركة، مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، في حملات ذات طابع تعاوني أعمق.

٦- تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في هذا المجال، سيرتكز عمل المنظمة مع الجماعات المهمشة وإمكانية تمتعهم بحقوق الإنسان. ومن الأهداف الرئيسية للعمل إثبات أن هذه الحقوق هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وستعمل المنظمة على تحقيق هدفها عبر: النضال من أجل الاعتراف القانوني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك دعم الجهود ورفع الدعاوى القضائية دفاعاً عن هذه الحقوق. العمل في مجال الحق في الصحة، خصوصاً لمرضى فيروس نقص المناعة المكتسبة (الأيدز). العمل على قضايا التمييز وإمكانية حصول الجماعات المهمشة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنهم فقراء المدن، الأقليات والسكان الأصليين.

٧- وضع حد للعنف ضد المرأة

أطلقت منظمة العفو الدولية في مارس ٢٠٠٤ حملة لوقف العنف ضد المرأة. ستركز الحملة على قضايا العنف في الأسرة وفي أوضاع النزاع المسلحة. في هذا الإطار، ستجري المنظمة أبحاثاً وتحركات من أجل: إجبار الحكومات على الوفاء بالتزاماتها، إجراء تحديد واضح لمسؤوليات مجموعة من الجهات الفاعلة، ومنها الحكومات المحلية والجماعات المسلحة والسلطات التقليدية، فضح بعض أسباب العنف ضد المرأة، إضافة الى دعم حريتها وحقوقها في التنظيم لمواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة.

٨- تعزيز حقوق اللاجئين والمهاجرين

ستعمل المنظمة على: الدفاع عن حق اللاجئين وطالبي اللجوء في طلب الحماية، وإيجاد حلول لمشكلاتهم. إضافة الى معارضة القوانين التي تنطوي على تمييز ضد المهاجرين، ولا سيما في القضايا المتعلقة بإقرار العدالة أو تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على حقوق العمال المهاجرين، لأنهم غالباً ما يكونون مستضعفين خصوصاً في اقتصاد السوق العالمي، وعرضة للاستغلال.

لمزيد من المعلومات انظر: تقرير العام ٢٠٠٤، رقم الوثيقة: POL 10/004/2004، منظمة العفو الدولية، لندن، 2004.

وحالات "الإختفاء" وغيرها من إنتهاكات الحقوق المدنية والسياسية التي يواجهها الأفراد، واستخدامها استراتيجياً بهدف تأمين دعم واسع النطاق، لوضع حد لهذه الإنتهاكات.

٤- إصلاح وتعزيز قطاع القضاء

ستواصل المنظمة توثيق لخرق الأنظمة القضائية، علماً ان إدارة القضاء بشكل نزيه وفعال تكفل ايقاف إنتهاكات عدة لاسيما المحاكمات الجائرة، التعذيب وسوء المعاملة وحالات سجناء الرأي والسجناء السياسيين. وستحاول المنظمة ربط عملها بإصلاح استراتيجيات قطاع القضاء على المستويات العالمية، الإقليمية والوطنية، وسيتمحور عملها حول الآتي: توثيق الإنتهاكات على أيدي الشرطة، وحشد الدعم الدولي لعملية حفظ الأمن بشكل نزيه وفعال. تأمين فرص الوصول الى القضاء، دفاعاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وضع جدول أعمال إصلاحى لقطاع القضاء في الأوضاع الإنتقالية

وأوضاع ما بعد النزاعات. إجراء أبحاث والقيام بأنشطة لزيادة الدعم الدولي لإصلاح قطاع القضاء، وضمان تنفيذ الإصلاح بطريقة تعزز احترام حقوق الإنسان. مراقبة الدور المتنامي للمانحين وللمساعدات الدولية في هذا المجال. تطوير العمل في مجال العدالة الدولية، بما في ذلك ضمان تمكين الأنظمة القضائية الوطنية من دعم هذا الهدف.

٥- الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام

يعتبر عمل منظمة العفو الدولية في مجال عقوبة الإعدام من المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم واضح وقابل للقياس. وستواصل المنظمة العمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وستحافظ على قدرتها على التحدث عن هذه الممارسة العالمية بشكل مسؤول وموثوق به، لذا ستقوم ب: تحديد أهداف

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت مجهر التقرير

على مدار عام ٢٠٠٣، ارتفعت وتيرة الصراعات المسلحة في المنطقة، وذلك مع اندلاع الحرب في العراق واستمرار الصراعات الدائرة في إسرائيل والأراضي المحتلة والجزائر. ففي هذه البلدان وغيرها، بما فيها المغرب والمملكة العربية السعودية، تصاعدت هجمات الجماعات المسلحة، التي كثيراً ما ظلت مجهولة، ضد الأهداف المدنية والأهداف الحكومية العسكرية. وازدادت مناقشة الإصلاحات السياسية والقضائية والقانونية في المنطقة، بازدياد ضغوط المجتمع المدني المطالب بزيادة حرية التعبير وتأييد الجمعيات، وزيادة تمثيله ومشاركته في الحكومة، والتصدي لاشكال المعاملة التي تنطوي على التمييز ضد المرأة، سواء في نصوص القانون أو في الممارسة العملية.

أما المعايير الدنيا للمحاكمة العادلة فكان مصيرها التجاهل، مما أدى إلى الزج في السجون بأعداد من سجناء الرأي، وحبس سجناء سياسيين لفترات طويلة، وإعدام أشخاص في أعقاب محاكمات جائرة.

فضح انتهاكات حقوق الانسان ومناشدات وحملات عالمية

تقرير أمنستي ٢٠٠٤

برنامج عمل دولي نضالي في ٨ قضايا حقوقية

يتميز تقرير منظمة العفو الدولية هذه السنة انه يصدر مع بداية العام الأول من تنفيذ خطة المنظمة للسنوات الست القادمة. اذ يعرض الملامح الرئيسية لبرنامج عملها في مجال حقوق الإنسان متناولا ثمانى قضايا رئيسية ستسهم في إعداد برنامج عمل دولي، نضالي في هذا المجال، قادر على الاستجابة لتحديات هذا العصر. ويأتي تقرير منظمة العفو الدولية السنوي ليعكس صورةً دقيقةً للتحديات التي يواجهها العالم، موثقا لأوضاع حقوق الإنسان على مدار عام كامل في ١٥٥ بلداً وإقليماً، عارضاً لأبرز الاتجاهات الإقليمية. فما هي أبرز سمات التقرير هذه السنة؟

٢- الدفاع عن حقوق الإنسان اثناء الصراعات المسلحة
في مناطق كثيرة من العالم، تعتبر الصراعات المسلحة، لاسيما الداخلية منها، تربة خصبة تنمو فيها انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وقد راکمت منظمة العفو الدولية خبرات مهمة في قضايا متعلقة بالقانون الإنساني الدولي وقضايا حقوق الإنسان اثناء النزاعات المسلحة، وستعمد الى توظيف خبرتها هذه عبر: التركيز على عمليات نقل الأسلحة واستغلال الموارد وغيرها من أشكال التجارة في مناطق النزاع واليهما، وعلى الاشكال الاخرى للدعم الإقتصادي للمتحاربين. وستحث المنظمة على وضع قواعد دولية أوضح، تعرف التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان، فيما يتعلق بالقطاعين العام والخاص. وستقوم بنشاط لكسب التأييد لتطوير القانون الدولي وإجراءات المراقبة الفعالة لعمليات نقل السلاح، اضافة الى وضع معايير) وربما قانون ملزم) للاتجار في الموارد التي تأتي من مناطق النزاع.

٣- حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
إن تحسين حماية حقوق الإنسان يتطلب مبادرة محلية بهدف توسيع فئة المدافعين عن حقوق الإنسان لتشمل المناضلين من القواعد الشعبية والنشطاء الاجتماعيين والمحققين والصحافيين وغيرهم. وستتمثل مساهمة المنظمة الرئيسية بدعم هذه المبادرات عبر المشاركة في التحركات الدولية، وستركز في عملها على متابعة قضايا التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

أجرت منظمة العفو الدولية في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تحليلاً مكثفاً لأوضاع حقوق الإنسان في العالم، استندت إليه في وضع خطتها الاستراتيجية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦. هذه الخطة (نشرت في العدد السابق من "موارد") اعتمدها اجتماع المجلس الدولي السادس والعشرين، الذي عُقد في أغسطس ٢٠٠٣ في موريلوس- المكسيك. وبناء عليها، أعدت المنظمة برنامج عمل للفترة القادمة، وصممته كي يحقق نتائج محددة فيها. وتتضمن هذه الخطة ثمانى قضايا رئيسية هي:

١- مقاومة الانتهاكات المرتكبة في اطار "الحرب على الإرهاب"
ستسعى المنظمة الى بذل مزيد من الجهود لفضح تدابير "مكافحة الإرهاب" المناقضة لقوانين حقوق الإنسان. فبعد مراقبة الانتهاكات ومواجهتها، ستعمل المنظمة على: إبراز بواعث القلق التقليدية، ولا سيما بشأن التعذيب، سوء المعاملة، الاعتقال التعسفي، المحاكمات الجائرة وسجناء الرأي. واستكشاف التأثيرات الأخرى، لجهة التمييز على أسس عرقية أو دينية وتقييد حرية الاعلام والتنقل. اضافة الى إعداد تقارير منهجية حول الإنتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ودراسة استراتيجيات جديدة لإثارة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان مع هذه الجماعات.

لماذا تصدر المنظمة تقريرها السنوي؟

في مختلف أقاليم العالم. في حين يعرض الباب الثاني لماهية ومناشدات ونضال منظمة العفو الدولية فضلا عن نشاطات المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وينشر التقرير، في صفحاته الأخيرة، ملخص لعمل المنظمة مع اليات دولية وإقليمية مختارة لحماية حقوق الانسان، إضافة الى جداول التوافق والمصادقة والتحفظات عليها.

لندن تصدر التقرير في اربع لغات رئيسية هي الإنكليزية، الفرنسية، الأسبانية والعربية. وتقوم فروع المنظمة الخمسين وأعضاؤها المنتشرين في أكثر من ثمانين بلدا بترجمته الى شتى اللغات. وهو يقع في بابين، فبعد رسالة الأمانة العامة للمنظمة وشرح لبرنامج عمل المنظمة الدولي في مجال حقوق الإنسان، يتناول الباب الأول أوضاع حقوق الإنسان

تصدر منظمة العفو الدولية تقريرها السنوي نهاية مايو من كل عام، وتعرض فيه لحالة حقوق الإنسان في أنحاء العالم كافة. وتكمن أهمية هذا التقرير وفاعليته في آلية وصوله بلغات مختلفة الى اكبر عدد ممكن من الأفراد والحكومات والمنظمات، بهدف الكشف عن إنتهاكات حقوق الإنسان والإجابة على بواعث القلق الأخرى ذات الصلة. فالأمانة الدولية في

إسرائيل تنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين والعرب: تميز وهدم مساكن وتدمير أراضي وممتلكات



©AI امرأة تجلس على انقاض منزلها في مخيم العين للاجئين في نابلس.

التدمير "لضرورات عسكرية-أمنية". اما أكبر عملية هدم للمنازل فقد نفذها الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين في ابريل- نيسان ٢٠٠٢، حيث دمرت منطقة تبلغ مساحتها ٢٠٠,٠٠٠ مترا مربعا وأصبح أكثر من ٤٠٠٠ شخص بدون مأوى.

التعرض للتمييز

وترى اللجنة في المادة ٢ (الرقم ٢) بأنه "لا يجوز أن ترمي السياسات والتشريعات الى تقديم فوائد الى مجموعات إجتماعية تتمتع أصلا بامتيازات على حساب الآخرين". هذا وتنتهك سياسات الإسكان التي تتبعها إسرائيل حق المواطنين العرب الإسرائيليين وحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في عدم التعرض للتمييز. وعلى سبيل المثال، صنفت إسرائيل العديد من الأراضي العربية ذات الملكية الخاصة كأراض خضراء لا يسمح البناء عليها. غير ان إسرائيل اقامت أكثر من ٧٠٠ بلدة وقرية يهودية منذ إنشاء الدولة، في حين لم يتم إنجاز أي من الخطط لبناء بلدة عربية، مما يعني بشكل تلقائي عدم القدرة على الحصول على تراخيص بناء في هذه المناطق.

انتهاك للمواثيق كافة

ختاما، لا ينبغي النظر الى هذا العرض للانتهاكات على أنه الوحيد، أو أن هذه الممارسات تنتهك فقط العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل أن هدم المساكن وتدمير الأراضي والممتلكات على النحو الذي رأيناه يتعارض جوهريا مع اتفاقيات جنيف وخاصة الرابعة وأنظمة لاهاي باعتبارها دولة احتلال، والتي تصر إسرائيل انها لا تنطبق على الأراضي المحتلة. اضافة الى تعارض هذه الممارسات ايضا مع مبادئ القانون الإنساني الدولي، العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية، المبدأ الرابع من إعلان حقوق الطفل وحق الطفل في السكن، المادة ١٤ من اتفاقية المرأة، والمادة الخامسة من الإتفاقية الدولية لوقف جميع أشكال التمييز، على سبيل المثال.

لمزيد من المعلومات انظر: تحت الانقاض، هدم المنازل وتدمير الاراضي والممتلكات، رقم الوثيقة: MDE 15/033/2004، منظمة العفو الدولية، لندن 2004

في كل من إسرائيل والأراضي المحتلة، تعتبر إسرائيل ملزمة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل إسرائيل دولة طرفا فيها. ومن المعاهدات ذات الصلة، التي تركز عليها دراسة هذه الحالة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فكيف تتمتع إسرائيل احكام هذا العهد؟ ولماذا يمثل هدم المنازل وتدمير الممتلكات انتهاكا للعهد الدولي الخاص بموضوع البحث؟

تحدد لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مشكلة الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين وعرب اسرائيل، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشير هذا العهد الى أنه من واجبات الدولة تطبيق العهد على جميع الإراضي والسكان الخاضعين لسيطرتها الفعالة(الخلاصات بشأن التقرير الذي قدمته إسرائيل عام ٢٠٠٠)، مضيفة أنه "حتى اثناء النزاع المسلح، يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية... والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية..." (من تقرير اللجنة عام ٢٠٠١). ووفقا للمادة ١١(١) "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشة كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى...". وتوضح اللجنة في تعليقها العام الرقم ٢ المتعلق بالمادة ١١، أنه على الدول الأطراف أن تقدم على إتخاذ خطوات "متعمدة ومحسوسة" تهدف الى الوفاء بالواجبات المنصوص عليها في العهد، مضيفة في التعليق الرقم ٤ أن "الحق في عدم التعرض للتدخل التعسفي أو الغير القانوني في الخصوصية أو العائلة أو البيت أو المراسلات، يعد مهما جدا في تعريف الحق في السكن الكافي" وأن تعزيز الحق في السكن لا يقتضي العديد من التدابير، ولكن في حده الأدنى يلزم الدولة بالإمتناع عن القيام بممارسات معينة والإلتزام بتسهيل "المساعدة الذاتية" للمجموعات المتأثرة.

تدمير منازل وتشريد الالاف

وفي انتهاك صارخ وواسع النطاق لما ورد أعلاه، دمر الجيش الإسرائيلي ما يزيد على ٣٠٠٠ منزل ومئات المباني العامة والممتلكات التجارية الخاصة ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في إسرائيل والأراضي المحتلة في الاعوام الثلاث والنصف سنة الماضية. وغالبا ما تدمر هذه المنازل، تحت جنح الظلام، من غير سابق إنذار سوى دوي جرافات الكاتربيلر، الأمريكية الصنع، والدبابات القادمة. وفي أكثر الاحيان تعزو السلطات الإسرائيلية،

بعد ١٠ أعوام على التزام "كلية" حقوق الانسان، الحكومات والافراد لم توليها حقها تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحد جديد أمام أمنستي

أولت منظمة العفو الدولية، في صلب خطة عملها الجديدة، اهتماما خاصا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اذ لا توليها الحكومات والافراد الاهتمام عينه الذي تحظى به الحقوق المدنية والسياسية. أسباب وتحديات كثيرة حددت بالمنظمة الى تبني هذه القضية الحقوقية، فماذا في التفاصيل؟

بل أنشأ المجلس الإقتصادي والإجتماعي للجنة على اثر الأداء غير النموذجي لهيئتين السابقتين اللتين أوكلت إليهما مهمة رصد العهد. وتتولى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رصد مدى تقييد الدول الأطراف والتزاماتها بموجب العهد ودرجة تنفيذ الحقوق والواجبات الواردة فيه. وتعتمد اللجنة في عملها على عدد كبير من مصادر المعلومات، بما فيها التقارير المقدمة من الدول الأطراف والمعلومات المقدمة من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وجهات أخرى متعددة. كذلك تحصل اللجنة على المعلومات من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية العاملة في الدول المصدقة على العهد، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة.

كيفية تقديم الدول الأطراف لتقاريرها

بموجب المادتين ١٦ و ١٧ من العهد، تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية الى اللجنة في غضون عامين من بدء نفاذ العهد بالنسبة لدولة طرف معنية، ثم مرة كل خمسة أعوام مع بيان التدابير التشريعية والقضائية والتدابير المتعلقة بالسياسات وغير ذلك من التدابير التي اتخذتها لضمان تمتع بالحقوق الواردة في العهد.



© AI

على رغم تأكيد المجتمع الدولي، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا في يونيو ١٩٩٣، التزامه بتعزيز حقوق الإنسان كافة، باعتبار أنها تمثل كلاً لا يتجزأ، يعتمد بعضها على البعض، وترتبط في ما بينها ارتباطاً وثيقاً. غير انه الى اليوم، انقضت عشرة اعوام ولا تزال تنتشر عالمياً وتتفاقم ظواهر مثل الحرمان المنتظم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وازدياد أوجه التفاوت على مستوى العالم بأسره. اضافة الى عجز الحكومات عن خفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع تخفيضاً ملموساً. وتبقى المشاكل الناتجة عن عدم ايلاء مسائل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاهتمام اللازم من ابرز قضايا حقوق الإنسان التي يتسم بها هذا العصر. هذه المعطيات وفرت دافعا جديا للمنظمة لادراج هذه القضية من ضمن نطاق عملها، لما تتسم به من أهمية. فماذا يعنى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يشكل هذا العهد جزءا من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وتضم الشرعة ثلاث

نصوص هي: الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ اضافة الى البروتوكولين الاختياريين الملحقين به.

يتضمن العهد أهم الأحكام القانونية الدولية المحددة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، وفي الحماية الاجتماعية، والتمتع بمستوى معيشي ملائم، وفي بلوغ أعلى مستويات ممكنة للصحة الجسدية والعقلية، وفي التعليم والتمتع بفوائد الحرية الثقافية والتقدم العلمي.

آليات تطبيقه

خلافًا للهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، لم تنشأ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب الصك المتصل بها.

التمييز حلقة مقفلة تخنق حرية المرأة

حتى الامس القريب، كان لا يزال الحديث عن العنف ضد المرأة طي الكتمان لأسباب اجتماعية ودينية مختلفة. وظلت المرأة تعيش في دائرة العنف في حيزها الحياتي الخاص بعيدا عن الاضواء والكلام في العلن. ولم يكن احد يتوقف امام قضايا القتل او النحر بداعي الشرف او الضرب والاعتداء عليها وتشويهها او حتى تعنيفها بشتى الطرق المعنوية والجسدية الاخرى. فالاعراف والتقاليد تتيح تبرير العنف ضد المرأة في مختلف تجلياته وتلاوينه.

ان الطرح العلني لمسألة العنف ضد المرأة حديث العهد في المنطقة العربية يعود الى ما بعد مؤتمر المرأة الرابع في بيكين عام ١٩٩٥. ففي هذا المؤتمر أخذ مفهوم العنف ضد المرأة مكانته الحقيقية، اذ كشفت الارقام المقدمة فيه حجم معاناة النساء من جرائم العنف الممارس عليهن في مختلف انحاء العالم. اما قبل مؤتمر بيكين، لم تكن بعد قد أخذت مسألة العنف اهميتها اللازمة. فاتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة التي وضعت عام ١٩٧٩ لم تشر بشكل واضح في بنودها الى العنف. الا ان لجنة السيداو (اللجنة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة) تداركت هذا الوضع وطورت من ضمن آلياتها طرقا لمراقبة العنف. والزمّت الدول الموقعة تضمين تقاريرها المسائل المتعلقة بالعنف كشكل من اشكال التمييز ضد المرأة. وحصل تطور مهم آخر في مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ الذي اعتبر ان " حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان". أصدرت على اثره الجمعية العامة في الامم المتحدة "اعلان مناهضة العنف ضد المرأة" في العام عينه.

في دائرة المحرمات

وعلى رغم ما نسمع من كلام في الخطب الرسمية حول ضرورة دعم المرأة وتحسين مكانتها في المجتمع، لا نقع على ترجمة عملية له، وخصوصا ان الواقع الحقيقي للمرأة العربية بعيد عن المساواة مع الرجل، اذ ان الكثير من القوانين والتشريعات والممارسات لا تزال تميز ضدها. وتكمن خطورة التمييز في انه يحول العنف الى ممارسة يومية. واذا كانت اغلبية الدراسات والتقارير لا تتضمن ارقاما ومعلومات عن حجم هذه الظاهرة في البلدان العربية، فلأن حياة النساء فيها لا تزال في حيز المحرم. بحسب العاملين والناشطين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، يعتبر "العنف المنزلي" من أبرز تجليات العنف في المجتمعات العربية. فهو مقبول اجتماعيا، والكلام عليه لا يزال في دائرة "التابو" لانه يفصح خصوصيات العائلة ويمس شرفها. وتشكل قضايا الجهل، والشرف، والتمييز حلقة مقفلة تخنق حرية المرأة. والامر في ذلك يعود عامة الى مجموعة من العادات والتقاليد السائدة مجتمعيًا والتي تتوارثها الاجيال.



اولغا كيتوفا، صحافية روسية حصلت على مساعدة أمستري بعد تعرضها لسوء المعاملة من قبل الشرطة.

العنف ضد المرأة

في القانون الدولي لحقوق الانسان

١- الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨)

المادة الاولى: جميع الناس يولدون احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.

المادة الثالثة: لكل فرد الحق في الحياة والحرية والامان على شخصه.

٢- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦-١٩٧٦)

المادة ٦: الحق في الحياة

المادة ٧: منع التعذيب

المادة ١٧: منع التدخل في خصوصيات أي شخص او شؤون أسرته او بيته أو مراسلاته او تعريضه لحملة غير قانونية تمس شرفه او سمعته

٣- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩-١٩٨١)

المادة ٥: القضاء على جميع الممارسات القائمة على فكرة دونية او تفوق أحد الجنسين او على ادوار نمطية للرجل والمرأة.

المادة ٦: مكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها.

المادة ١١: المساواة في العمل والحقوق المتعلقة بالعمل

توصية رقم ١٢ عام ١٩٨٩ التي تنص على ضرورة ادراج الدول في تقاريرها التشريعات ضد المضايقات الجنسية.

توصية رقم ١٩ عام ١٩٩٢ حول العنف ضد المرأة والتدابير اللازمة لمكافحةه.

المادة ١٦: المساواة في قانون الاسرة نفس الحقوق والمسؤوليات اثناء الزواج وعند فسخه.

توصية رقم ١٩ عام ١٩٩٢ حول المساواة في الاسرة والتي تنص على التدابير اللازمة.

توصية رقم ٢١ عام ١٩٩٤ حول المساواة في الأسرة.

٤- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاانسانية او المهينة- عام ١٩٨٤

المواد ١-٤-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٦

٥- اعلان القضاء على العنف ضد المرأة القرار ٤٨ / ١٠٤ عام ١٩٩٣ وينص على الخطوات التي يجب ان تتخذها الدول والمجتمع الدولي لضمان القضاء على جميع اشكال العنف ضد المرأة سواء حدثت في الحياة العامة او الخاصة.

٦- استراتيجيات نيروبي التطلعية التي اعتمدت في مؤتمر نيروبي في بيكين عام ١٩٨٥ تناولت مسألة العنف ضد المرأة مقطع ٢٥٨-٢٨٨ الذي جرى خلاله استعراض التقدم المحرز والعقبات التي صودفت اثناء العقد الخاص بالمرأة.

٧- العديد من التوصيات والقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تناولت مسألة العنف ضد المرأة، منها: القرار الرقم ١٨/١٩٩١ والقرار الرقم ١٨/١٩٩٢، ٢٠/١٩٩٢.

٨- المؤتمر العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٩٣.

٩- المؤتمر الرابع للمرأة المنعقد في بيكين ١٩٩٥، حيث جعلت الأمم المتحدة العنف محورا رئيسيا لهذا المؤتمر.

"مصائرنا بأيدينا"

نحو بناء تحالف دولي يفضح انتهاكات العنف ضد المرأة



© AI

امراة تنتحب بجانب رفاة لحد الأقارب في العراق، 2003.

لما العنف داخل الأسرة؟

لأن الأرقام دلت على تفاقم انتشار ظاهرة العنف، وهي ظاهرة عالمية ما من بلد يمكن ان يدعي انه معصوم منها، ولا يمكن اعفاء اي مستوى اجتماعي منها خصوصا ان ظاهرة العنف داخل الأسرة لا تميز بين المجتمعات الفقيرة والغنية. وتتخذ اشكال العنف الضرب، الاهانة، القتل بحجة الشرف، الاستغلال الاقتصادي عبر السيطرة على عائدات عمل المرأة الخاصة بها...

العنف ضد المرأة: تعريف

تعتمد منظمة العفو الدولية في عملها التعريف الذي ينص عليه "الاعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة". وهو: "أي فعل عنيف تدفع اليه عصبية الجنس ويترتب عليه، او يرجح ان يترتب عليه، أذى او معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية او الجنسية او النفسية، بما في ذلك التهديد بافعال من هذا القبيل او القسر او الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة او الخاصة." (الفقرة 1) "والعنف ضد المرأة ذو الدوافع المتصلة بنوع الجنس هو العنف الموجه ضد المرأة بسبب كونها امرأة او العنف الذي يمس المرأة على نحو جائر".

لما العنف في مناطق النزاع المسلح؟

لانه غالباً ما تتراشق النزاعات السياسية مع اعتداءات متزايدة على النساء والاطفال، اذ يشعر الرجال بفقدان سلطانهم جراء الفقر والقمع وانعدام الأمن بشكل عام فيفزعون إحباطهم على عائلاتهم. ومن انواع هذا العنف: الإغتصاب أو الإستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من

اشكال العنف الجنسي أو الجسدي على مثل هذه الدرجة من الخطورة. وتسهم النزاعات القائمة منذ زمن بعيد في منطقة الشرق الاوسط، في تزايد وتيرة العنف ضد المرأة. وعلى سبيل المثال تزايد العنف ضد المرأة في فلسطين على نحو دراماتيكي اثناء الانتفاضتين الاولى والثانية. كما كان للنساء نصيب في الاعتداءات اثناء حرب الخليج عام 1991 على اثر تهجير المدنيين. واليوم تعاني المرأة العراقية اوضاعا مماثلة.

أطلقت منظمة العفو الدولية، في مارس 2004، حملة عالمية تحت عنوان "مصائرنا بأيدينا، فلنضع حدا للعنف ضد المرأة" كصرخة ادانة لفعل العنف بحد ذاته، تهدف عبرها الى مناهضة وفضح انتهاكات العنف واحداث التغيير الملائم. فمع تفاقم انتشار هذه الظاهرة عالميا، كان لا بد للمنظمة من التحرك في اتجاه بناء تحالفات دولية واسعة ضد العنف. وعلى رغم مجالاته المتعددة الاوجه، وقع اختيار المنظمة على مجالين اساسيين للعنف، هما: العنف داخل الأسرة والعنف في مناطق النزاع المسلح. فلماذا الحملة؟

عملت "منظمة العفو الدولية" منذ عام 2003 على وضع استراتيجية عمل في مجال العنف ضد المرأة، عبر اجتماعات تحضيرية مع المنظمات غير الحكومية، الحقوقية، المؤسسات الاكاديمية والحكومية التي يمكن ان تساهم في مناهضة العنف. وهدفت المنظمة عبر اطلاق الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة الى بناء تحالف دولي وعالمي ضد العنف، ستأخذ فيه المنظمات غير الحكومية والناشطون دورا كبيرا، وتهدف الى تمكين وتنمية قدرات المنظمات والافراد والمؤسسات في هذا المجال.

تعتمد الاستراتيجية على مبدأ تعليم حقوق الانسان. وستركز المنظمة عملها على رصد الحالات الفردية كأمثلة على ظاهرة العنف كي تفضح ما يحصل، وتعمل على تقوية مناعة المجتمعات ضد العنف الممارس على المرأة وتمكينها كي تصبح قادرة على التصدي والدفاع عن نفسها. وذلك حماية للأسرة والابناء والمجتمع ودعمها كي تصبح الأسرة متكاتفة ورحيمة بين اعضائها.

تحديد مجالات العمل

لقد اختارت منظمة العفو لحملتها هذه مجالي عمل محددين هما العنف المنزلي، والعنف اثناء النزاعات المسلحة وبعدها.

واقع المرأة في اوضاع الحرب: مثال العراق

في أعقاب الحرب، واجهت النساء والفتيات بشكل متزايد هجمات مصحوبة بالعنف، بما فيها الخطف والاعتصاب والقتل، نتيجة انهيار القانون والنظام. وتخشى نساء عديدات جداً من مغادرة منازلهن، وتُمنع الفتيات من الذهاب إلى المدارس. والنساء اللواتي وقعن ضحايا للعنف في الشارع أو المنزل فقدن الأمل فعلياً في إنصافهن.

وفي مايو/أيار 2003، مثلاً، حُطفت أسماء، وهي مهندسة شابة، في بغداد. وكانت تتسوق مع والدتها وشقيقتها وأحد أقربائها الذكور عندما بدأ ستة رجال مسلحين بإطلاق النار حولهم. وأجبرت أسماء على ركوب سيارة توجهت بها إلى بيت ريفي يقع خارج بغداد، حيث قالت أنها تعرضت للاغتصاب بصورة متكررة. وبعد يوم أُعيدت إلى حي والديها ودُفعت خارج السيارة.

وفي البصرة وجهت جماعات إسلامية تهديدات إلى نساء وفتيات لا يرتدين الحجاب، والآن تغطي جميعهن تقريباً رؤوسهن.

لمزيد من المعلومات انظر: فلنضع حداً للعنف ضد المرأة، رقم الوثيقة 77/001/2004/ACT، منظمة العفو الدولية، لندن، 2004.

الإعلام ومناهضة العنف ضد المرأة' ورشة اقليمية-تساورية لمنظمة العفو الدولية

المرأة فى النزاعات المسلحة وما بعدها. وأفضت جلسات العمل الى خلاصات ومقترحات تناولت المسائل التالية:
- تحليل مساهمة الإعلام فى الخطاب المتعلق بموضوع العنف ضد المرأة.
- مناقشة دور الإعلام فى التوعية والتربية على موضوع العنف ضد المرأة، والتخطيط لهذا الدور.
- مناقشة حاجات الإعلاميين لتمكينهم من تناول قضايا العنف ضد المرأة بفعالية اكبر.
- مد الإعلاميين بالموارد والمعلومات والعناوين عن موضوع العنف ضد المرأة والآليات القانونية المتعلقة به، التي يمكن استخدامها فى المستقبل.
وخلصت الورشة الى توصيات عدة تتعلق بقضايا التدريب، توفير الموارد، كيفية تغيير المقاربات التقليدية للتغطية الصحافية، مجالات التعاون بين منظمات حقوق الإنسان والإعلام، وبين الجمعيات ومنظمة العفو الدولية.
فى ما يلي عرض لابرز ما ورد فى الورقات الثلاث التي قدمت فى الورشة.

فى إطار تطوير أنشطة التربية على حقوق الإنسان، والمساهمة فى الحملة العالمية لمنظمة العفو الدولية أوقفوا العنف ضد المرأة، نظم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعاون مع مؤسسة قضايا المرأة المصرية، من ٢٦ إلى ٢٨ يونيو ٢٠٠٤، ورشة عمل تشاورية- اقليمية حول الإعلام ومناهضة العنف ضد المرأة، وذلك فى مقر نقابة الصحفيين المصريين، القاهرة. شارك فيها ٣٦ صحافياً، اعلامياً وخبيراً اضافة الى ممثلي منظمات غير حكومية تعمل فى مجال العنف ضد المرأة من ٩ بلدان عربية. هدفت الورشة الى رفع مساهمة الإعلام فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فى مجالي التوعية والتربية على موضوع العنف ضد المرأة.
بعد شرح منظمة العفو الدولية لحملةها فى مجال مناهضة العنف ضد المرأة واستراتيجيتها الإعلامية، جرى عرض لآليات حقوق الإنسان والقضايا الحقوقية والثقافية المرتبطة بالعنف ضد المرأة وكيفية تناول الإعلام لموضوع العنف ضد المرأة.
تمحور عمل المجموعات حول دراسة المعوقات والقضايا المرتبطة بتناول أفضل للإعلام لموضوع العنف ضد المرأة، والحاجات الداخلية المتعلقة بمهارات الاعلاميين، وطبيعة عمل المؤسسات الصحافية وسياستها، اضافة الى الحاجات المرتبطة بتناول موضوع العنف ضد

واقم التمييز فى القوانين والتشريعات العربية

ملخص ورقة عمل الاستاذ عبدالله خليل حول "آليات حقوق الانسان المرتبطة بالعنف ضد المرأة " التي قدمت لورشة منظمة العفو الدولية حول "الاعلام ومناهضة العنف ضد المرأة" التي عقدت فى القاهرة فى ٢٦-٢٨/٦/٢٠٠٤.

أخلاقي، أو انها أصبحت حاملاً دون زواج، أو اتهمت بالزنا. وهناك نسبة عالية تثير القلق من الجرائم التي ترتكب ضد النساء باسم الشرف، وتسجل معظم الأحيان كحالات انتحار أو موت مفاجئ.

المرأة العربية المتزوجة من أجنبي من أقصى المهانات والمشايق، بل أن أولادها يعانون مشاق أعظم إذ أن حرمانهم من جنسية أمهم يحرمهم من حقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية.

ركزت دراسة أجراها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية تحت عنوان "قوانين الدولة وحيياة المرأة"، على مظاهر التمييز فى المنظومات القانونية العربية وواقم القوانين والتشريعات فى البلدان العربية مقارنة بالاتفاقية الدولية. فما هي ابرز سمات هذا التمييز القانوني الذي تناولته هذه الدراسة؟

فى قوانين الجنسية :

أن العديد من قوانين الجنسية لا زالت تتبنى المبادئ الأساسية للقانون العثماني الذي تأثر بدوره بالقانونيين الفرنسي والبريطاني العائدين إلى القرن التاسع عشر، ولا تستوحي من الشريعة الإسلامية، فالمرأة فى معظم البلدان العربية لا تفقد جنسيتها إذا تزوجت أجنبياً، غير أن المرأة العربية مع بعض الاستثناءات لا يمكنها أن تنقل جنسيتها إلى زوجها أو أولادها، وتعاني

-حقوق المرأة فى حال تعرضها للعنف المجرم طبقاً لقانون العقوبات لم يحظ ضرب الزوجات، مع ما يشكله من ظاهرة واسعة الانتشار، بالاهمية اللازمة. فالقوانين المحلية لا تميز بين معاقبة العنف ضد المرأة والعنف ضد الأفراد عامة. وبالتالي فإن قوانين العقوبات لا تعاقب على ضرب الرجل للمرأة إلا إذا ترتب على الضرب تغيير لون الجلد أي إذا وصل إلى حد من الجسامة، وبالتالي فإن قوانين العقوبات لا تعتبر العنف ضد المرأة إذا ارتكب بموجب حق يقرر بمقتضى الشريعة جريمة يعاقب عليها القانون إلا إذا وصل إلى حد معين من الجسامة .

فى قوانين الأحوال الشخصية المعروفة أيضاً بقانون الأسرة:

تنظم هذه القوانين الزواج والطلاق والحضانة والإرث، وتعتبر من أكثر المقامات حساسية فى سلطة الطوائف الدينية على جوهر المواطنة فى العالم العربي .

فى قوانين العقوبات:

-جرائم الشرف: تمثل جرائم الشرف التي تقع فى الأردن، فلسطين، لبنان، ومصر، من أكثر أشكال العنف ضد المرأة خطورة وعنفًا. وغالباً ما ترتكب عند شك أحد أعضاء الأسرة من الرجال، بأن إحدى أقاربهم من النساء قامت بتصرف غير



© AI

نساء أفغان يستعن بكاتب لتقديم بطلب لمحكمة في كابول.

آليات وتدابير دولية للحد من العنف ضد المرأة

لان كل عنف ضد المرأة يتضمن بالضرورة تمييزاً، أتت "اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" بمثابة شرعة دولية، دعت الدول الاطراف الى اتخاذ التدابير والآليات الكفيلة برفع مختلف اشكال التمييز بين المرأة والرجل وذلك للحد من اوجه العنف المختلفة. فما أهمية هذه الاتفاقية؟

آليات الشكاوى

هناك عدة ليات يمكن للمرأة عبرها ان تسترعي الاهتمام الدولي إلى حالات التمييز، منها:
- لجنة مركز المرأة، هيئة من هيئات الأمم المتحدة، المكلفة بوضع توصيات واقتراحات لاتخاذ إجراءات بشأن المشاكل العاجلة في ميدان حقوق المرأة . ويجوز للجنة أن تتلقى بلاغات من الأفراد والمجموعات تتعلق بالتمييز ضد المرأة عبر تقديمها الى شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة. ولا تتخذ هذه اللجنة

إجراءات بشأن الشكاوى الفردية بل تضع توصيات تتعلق بالسياسات وتهدف إلى حل المشاكل الواسعة الانتشار.

-المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه: تتمثل صلاحيات المقرر الخاص في جمع وتلقي المعلومات عن أعمال العنف الذي تتعرض له المرأة ودراسة حالاته وعواقبه، والرد بصورة إيجابية على هذه المعلومات وتقديم توصيات عن التدابير المناسبة للحيلولة دون وقوع هذه الأعمال ومعالجة آثارها.

-البروتوكول الإختباري الملحق باتفاقية السيداو: أصبح

نافذاً عام ٢٠٠٠ ويتناول العمل به تلقي الشكاوى وإجراء التحقيق في حالات الانتهاكات المنهجية والجسيمة لحقوق المرأة.

لقد ثبت أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تحتل المرتبة الثانية-بعد اتفاقية حقوق الطفل-ضمن معاهدات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان من حيث عدد الدول المصادقة عليها والذي وصل الى ما يناهز ١٦١ دولة. وهذا الامر لا يمنع في الوقت عينه من احتلال هاتين الوثيقتين المرتبة الاولى من حيث خضوعها الى تحفظات أكثر من أي معاهدة اخرى حول حقوق الانسان.

وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الشرعة الدولية لحقوق المرأة وهي تتميز بشموليتها ودعوتها الاطراف الى اتخاذ التدابير والآليات الكفيلة برفع مختلف اشكال التمييز بين الرجل والمرأة وتحقيق المساواة الكاملة بينهما في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والمدنية.

تدابير تنفيذية

تنص المادة ١٧ من الاتفاقية على إنشاء "لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة" لمراقبة تنفيذ نصوصها. وتعمل هذه اللجنة كنظام رصد لمراقبة تنفيذ الاتفاقية من جانب الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها. ويتم ذلك بصفة رئيسية عن طريق النظر في التقارير التي تقدمها هذه الدول الأطراف.

المصادقة العربية...

لم تصادق على الاتفاقية سوى ثلاثة عشرة دولة عربية من اصل اثنين وعشرين وهذه الدول هي : الجزائر ، جزر القمر ، جيبوتي ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، السعودية ، تونس ، واليمن .

....والتحفظات العربية :

المادة ١٦ : الحياة الزوجية والأسرية (التحفظات كانت من قبل حكومات الدول العربية كافة باستثناء جزر القمر)
المادة ٢٩ : التحكيم بين الدول ، وإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.
(تحفظت عليها حكومات مصر ، والعراق ، والكويت ، ولبنان ، والمغرب ، وتونس)

(التحفظات جاءت من قبل حكومات الجزائر ، ومصر ، والأردن ، والعراق ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، والمغرب ، وتونس)
المادة ١٥ : المساواة أمام القانون (تحفظت عليها حكومتا الأردن وتونس)

المادة ٢: التدابير السياسية للقضاء على التمييز في التشريع الوطني.
المادة ٧ : الحياة العامة والمشاركة السياسية
(لم تحفظ عليها سوى حكومة الكويت لأن المرأة الكويتية لم تحظ بعد بحق التصويت أو الترشيح للانتخابات) .
المادة ٩ : القوانين الوطنية حول الجنسية

استندت تحفظات الدول العربية إلى ذريعتين:
١- تعارض المواد المتحفظ عليها مع أحكام الشريعة الإسلامية .
٢- مخالفة هذه المواد لأحكام القوانين الوطنية .
وقد اقتصر تحفظات الدول العربية على المواد الست التالية :

تركيز على الادوار التقليدية وجسد المرأة الاعلام العربي غائب عن الحقيقة

ملخص ورقة عمل الدكتورة الدكتورة زينه عوض التي قدمت لورشة منظمة العفو الدولية حول "الاعلام ومناهضة العنف ضد المرأة" التي عقدت في القاهرة في ٢٦-٢٨/٦/٢٠٠٤

شدت "منظمة العفو الدولية" في استراتيجيتها الجديدة على ايلاء الاعلام دورا اساسيا في القاء الضوء على مسألة العنف، لجهة الحديث عن حالات وطرحتها كأتملة تثير نقاشات حول هذه الظاهرة، وكذلك لجهة نشر الوعي لخطورتها على الاسرة والمجتمع. فكيف تتعاطى اليوم تغطية الاعلام العربي مع ظاهرة العنف ضد المرأة؟

استثنائية، وصفت النساء على أنهن زوجات او عشيقات او أمهات لا يشكلن اي مصدر للأذى. بمعنى آخر، ان النساء في الادوار التقليدية لا يشكلن مصدر تهديد. كذلك خلصت الى النتيجة عينها، الاستاذة في جامعة القاهرة عواطف عبد الرحمن التي لحظت في تقرير لها صدر في العام ٢٠٠٣، ان الاعلام العربي منحاز لمصلحة ادوار المرأة التقليدية، مركزا على دورهن الاستهلاكي على حساب وضعهن كافراد يكسبون مهنيًا المال.

يبدو ان الاتجاه العام في الاعلام العربي يميل لصالح معالجة تجارب النساء (بما فيها العنف ضد المرأة) بطريقة مجتزأة. اذ غالبا ما يغطي الاعلام النزاعات بغض النظر عن عامل الجندر فيها، حيث تستثنى من التغطيات حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي. والجدير ذكره، أن ظهور المرأة في الاعلام العربي يكاد ينحصر في قصص "اساليب الحياة" (الطبخ والمجتمع...) والمسلسلات واخبار المشاهير، في حين يغيب بشكل كبير عن الاخبار الجدية والشؤون الحالية.

يصعب اليوم ايجاد احصاءات حول النسبة المئوية للتقارير المكتوبة او المصورة التي تتناول مسألة العنف ضد المرأة في اللغة العربية، الفرنسية او الانكليزية. وفي الحالات القليلة التي ترد فيها اخبار العنف ضد المرأة في الصفحة الاولى، تظهر بشكل لا يتعارض مع الافتراضات الجنسية الاساسية المميزة ضد المرأة. فالمعالجات الصحافية لا تتناول قضية المرأة بحد ذاتها، بل جسد المرأة.

وغالبا ايضا ما تصور التقارير الصحافية العربية، الصادرة عن الصحف التونسية، الاماراتية، السورية والمغربية، المرأة في ادوار تقليدية (أمهات وزوجات او طالبات). بمعنى آخر، ليس كنساء مستقلات على الرغم ان المرأة العربية تعمل في المكاتب والمؤسسات التربوية والصحية...

كما دلت دراسة ل "مركز الابحاث الجديد حول المرأة" على انه غالبا ما يأتي وصف المرأة سلبيا في الافلام والمسلسلات. في حالات

مشاركة المرأة العربية في اعداد الاخبار

عام يبلغ ٢٠ في المئة. هذا على الرغم من ان النساء كن أكثر سيطرة عددياً كمواضيع قصص في تغطية الحروب من اي فئة اخرى، وقد نال الشرق الاوسط الحصة الاكبر من قصص الحرب في هذا المسح.

– النساء المعرف عنهن وفق وضعهن العائلي – تناولت الدراسة أيضاً نسبة النساء المعرف عنهن وفق وضعهن العائلي، وقد لحظ التقرير أيضاً فرقا بين الشرق الاوسط والمناطق الاخرى: اذ حظي الشرق الاوسط بأعلى معدل مع ٣٠ في المئة من النساء معرف عنهن كأمهات واخوات وزوجات مقارنة بمعدل دولي عام بلغ ٢٢ في المئة.

– للبنان أدنى معدل من النساء في موقع السلطة او الخبرات الاناث بين الدول كافة التي شملتها الدراسة: ٢ في المئة مقارنة مع معدل عام بلغ ١٢ في المئة.

نشرت الجمعية العالمية للتواصل المسيحي (WACC) تقريراً في عام ٢٠٠٠ عرض لمشاركة المرأة في وسائل الاعلام الاخبارية، من حيث كونها موضوعاً لقصص ومن حيث اضطلاعها بدور في إعداد الاخبار.

وقد أجرت الجمعية مسحا على اكثر من ١٦٠٠٠ قصة في ٧٠ بلداً في كل قارة. وقد شمل المسح في منطقة الشرق الاوسط، كل من: مصر، اسرائيل، لبنان، وتركيا. وأتت النتيجة كالتالي:

– عموماً، شكلت النساء ٤١ في المئة من اولئك الذين يعدون الاخبار ويقدمونها واستحوذت على ١٨ في المئة من التغطية العامة.

– جندر مواضيع الاخبار: يحظى الشرق الاوسط بثاني أدنى معدل للمواضيع النسائية في قصص الاخبار بعد افريقيا بنسبة ١٤ في المئة، مقارنة بمعدل

العنف في نشرة عراقية

صدر العدد الأول من "الخنساء"، نشرة

متخصصة بالعنف ضد المرأة، يصدرها

"المنتدى الثقافي للمرأة العراقية". توزع

النشرة مجاناً، وتتضمن عدداً من المقالات

والأبحاث تم انتقاؤها من شبكة الإنترنت

وبعض الموارد الأخرى، وتعالج مواضيعها

قضية العنف من جوانبه المختلفة.

واقع العنف ضد المرأة العربية بين الموروث الثقافي والديني

ملخص ورقة عمل الدكتورة رجاء بن سلامة التي قدمت لورشة منظمة العفو الدولية حول "الإعلام ومناهضة العنف ضد المرأة" التي عقدت في القاهرة في ٢٦-٢٨/٦/٢٠٠٤

يعتبر موضوع العنف ضد المرأة في البلدان العربية كمكون من مكونات الثقافة فيه "لأنه يخترق البلدان والمستويات التعليمية وحتى المهن. بمعنى آخر ان الثقافة السائدة في هذه الدول تميز وتتيح للرجل أخذ المقام الاول. وانطلاقاً من ذلك فهو ينظر الى المرأة كحيز خاص يصبح معه بالتالي الكلام على العنف لا معنى له. فاذا ضربت المرأة " ما حدا بيرفلو جفن"، فالرجل حر بملكيتيه. ثم ان الطاعة لولي الامر جزء من تربيتها. كما ان طاعة الصغير للكبير هي جزء من نظام القيم الثقافية التي يتوارثها الناس.

ولكن المجتمعات تختلف أيضاً في نقطة أساسية هي مدى إدانتها للعنف أو تبريرها إياه باسم مبادئ رمزية مستمدة من الدين أو من العادات والتقاليد، كما تختلف في الأشكال الثقافية التي يتخذها هذا العنف. فالعنف يشتد عندما يمارس باسم مبدأ رمزي يعتبر أسماً من ممارس العنف ومن ضحيته معاً، وعندما يفرض نفسه على الجميع. فالعنف الرمزي هو الذي يفرض المسلمات التي انتبهنا إليها قليلاً وفكرنا فيها بدت لنا غير مسلم بها، وهي مسلمات جعلنا نعتبر الظواهر التاريخية الثقافية طبيعية سرمدية أو نظاماً إلهياً عابراً للأزمنة. أشد أنواع العنف ضد المرأة العنف الثقافي المقنن العتيق الذي تعود ممارساته إلى مئات السنين إن لم نقل آلافها. أشد أنواع العنف الثقافي هو ذلك العنف الرمزي الذي يبدو بديهياً ويفرض نفسه على الضحية والجلاد والقاضي، ويقول عن نفسه إنه ليس عنفاً.

الموروث الثقافي والديني

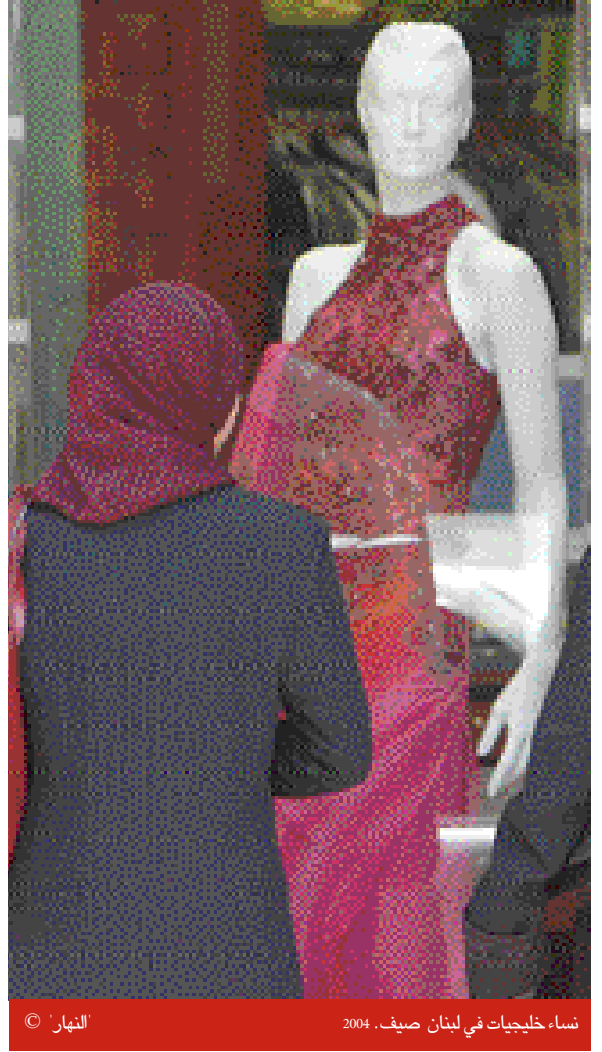
من البنى الثقافية المتوارثة التي تنتج خطاباً يبرر العنف:

- الصيغ العلائقية القديمة التي تجعل جسد المرأة ملكاً للزوج أو للأسرة، وهي صيغ مترسبة من البنى المجتمعية تجعل جسد المرأة مجالاً رأسماً لرمزي للرجل، بحيث ان شرفه لا يتلوث بما يعفده هو من علاقات، بل يتلوث بعلاقات قريباته الحقيقية أو المتخيلة برجال آخرين.

- الصيغ العلائقية الأبوية التي تفرض واجب الطاعة على المرأة وتمنح حق التأديب للرجل في المجال البيتي. وهذه الصيغ تحد من إمكانية التقاضي بالنسبة إلى المرأة وتحد من فاعلية هيئات يظهر فيها طرف ثالث يفصل النزاع.

- الخلط المتواصل في العالم العربي بين حيزين مختلفين هما: حيز الدين باعتباره تجربة روحية تربط المخلوق بالخالق وحيز المواطنة باعتبارها انتماء للدولة. ومن نتائج هذا الخلط التمسك بالقوانين التمييزية في مجال الأحوال الشخصية. ومن نتائجه أيضاً تهميش فئات من النساء لاسيما الزوجات الاجنبيات غير المسلمات، فهن لا يرثن أزواجهن وإن حصلن على الجنسية، والمتزوجات المسلمات من رجال غير مسلمين، لا يعترف بزواجهن...

- وجود خطاب ثقافي ديني رائج يكرس العنف ضد المرأة، ينتج ايديولوجيا جنسية تعتبر الفوارق بين الرجال والنساء طبيعية فطرية، وتعتبر تحرر المرأة من الادوار النمطية خروجاً على النظام الالهي. يتشددون في الاحكام الخاصة بالمرأة اكثر من الفقهاء القدامى انفسهم، فيضفون طابع القداسة على العادات التي لم يرد ذكرها في القرآن. كما يحرمون موانع الحمل والحقوق الانجابية للمرأة والكثير ما لم يرد فيه حكم في القرآن.



النهار ©

نساء خليجيات في لبنان صيف 2004

تتمسك المجتمعات العربية بمسألة "الخصوصيات الثقافية" التي تشدها نحو العنف وتحول دون مساهمتها في حركة انسانية نحو مزيد من المساواة والحرية. فما هي مبررات العنف وتجلياته في الدول العربية؟ وما هي مكونات ثقافة العنف ضد المرأة؟

صورة تمثل التمييز. وينبغي التأكيد على المشاركين ضرورة التركيز على الطرق المختلفة التي تُحرم المرأة بواسطتها من هذا الحق، وليس فقط على الأفعال الجسدية للعنف ضد المرأة، التي تتسم بحساسية خاصة، بحيث يصعب التعبير عنها على شكل صورة.
أعط المجموعات وقتاً لإعداد الصور.

عندما يكونون جاهزين، وضّح لهم أنه سيطلب من كل مجموعة المجيء إلى مقدمة الغرفة وتقديم صورتها سواء كانت جامدة أو مرسومة - إلى بقية المشاركين، وينبغي أن تأتي المجموعات واحدة تلو الأخرى. وضّح لهم أنك ستعدّ عدداً عكسياً من ٥ إلى ١ إذا كانت الصورة جامدة. وعندما تصل إلى الرقم واحد، يجب أن يتجمد أفراد المجموعة في أماكنهم. كما أن المشاركين الذين رسموا صورة سيُدعون إلى تقديمها إلى بقية المجموعة الكاملة. يُطلب من المشاركين المراقبين أن يحزروا أي حق يجري انتهاكه.
كجزء من مناقشات التغذية الراجعة، يجب على المدرب أن يسأل المشاركين عن كيفية مساهمة التمييز الذي تواجهه المرأة في الصورة، وانتهاك ذلك الحق، في وقوع أفعال العنف ضد المرأة أو كيف يؤدي إلى وقوعها. (٤٠ دقيقة)

دراسة حالة:

الزمن الإجمالي: ٤٠ دقيقة

قسّم المشاركين إلى ثلاث مجموعات. (دقيقة واحدة)

أعط دراسة حالة لكل مجموعة. (دقيقة واحدة)

أطلب من المشاركين، ضمن مجموعاتهم، أن يجيبوا عن الأسئلة التالية المكتوبة في أسفل كل دراسة حالة:

١. ما هي قضايا حقوق الإنسان هنا؟

٢. لماذا تعتقد أن هذا الموقف قد نشأ وما هي الأسباب الكامنة وراءه؟

٣. من هو المسؤول؟

٤. ما الذي يمكن القيام به؟

(١٩ دقيقة)

كل مجموعة تختار أحد أعضائها لتقديم تقرير باسمها إلى المجموعة الكاملة. (١٩ دقيقة)

ملخص سريع من قبل المدرب.

سيرة ذاتية للعنف ضد المرأة: الزمن الإجمالي: ٥٠ دقيقة

أطلب من المجموعة ككل أن تضع تعريفاً للعنف ضد المرأة، واكتبه على لوحة الرسم. (١٢ دقيقة)

قسّم المشاركين إلى مجموعات تضم كل منها ٣-٤ أشخاص.

أعط كل مجموعة ورقة كبيرة من أوراق لوحة الرسم وبطاقات فارغة صغيرة ملونة (حمراء وزرقاء وخضراء).

وضّح أن المجموعة يجب أن تكتب على البطاقات الملونة مثلاً على نوع مختلف من العنف الذي تتعرض له النساء في أعمار

مختلفة في الطفولة والمراهقة والشيخوخة - وأن يلصقوها على اللوح.

أعط المشاركين وقتاً للكتابة على البطاقات. (٨ دقائق)

البطاقة الحمراء = الطفولة

البطاقة الزرقاء = المراهقة والبلوغ

البطاقة الخضراء = الشيخوخة

بعد الانتهاء من ذلك، تقوم المجموعات بجولة وتلقي نظرة على بطاقات بعضها بعضاً للاطلاع على ما أنتجتته المجموعات الأخرى. أَدع

المشاركين إلى طرح أسئلة أثناء جولاتهم. (٥ دقائق)

أعد تشكيل المجموعة الكاملة. وركّز على أن بعض أشكال العنف ضد المرأة تحدث حتى قبل أن تولد المرأة، حيث تُمنع من الوصول إلى

مرحلة ابصار النور. أَدع بعض المشاركين إلى تقديم أمثلة. ومن بين الأمثلة المحتملة: الاغتصاب إبان النزاعات، الذي يتلف قدرة المرأة على الإنجاب،

الإجهاض الانتقائي بحسب جنس الجنين، وإلحاق الأذى بالجنين الذي لم يولد بعد نتيجة للاعتداء الجسدي على الأم على أيدي شريكها أثناء فترة

الحمل. (٣ دقائق)

قدم بطاقات تتضمن حقائق حول العنف ضد المرأة من شتى أنحاء العالم. (دقيقتان)

ركّز على التعريف المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يجب أن يُكتب على لوحة الرسم

قبل بدء الجلسة (٥ دقائق):

التعريف: أي عمل من أعمال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ينتج عنه أو يرجح أن ينتج عنه أذى جسدي أو جنسي أو

نفسي أو معاناة تلحق بالمرأة، بما في ذلك التهديد بارتكاب مثل تلك الأعمال، والإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في

الحياة العامة أو الحياة الخاصة

ركّز على حقيقة أن جميع أفعال العنف التي تقوم على أساس النوع الاجتماعي موجهة إلى المرأة، ولكن ليس جميع الأفعال التي تلحق الأذى بالمرأة

تقوم على أساس النوع الاجتماعي. (٥ دقائق).

إسأل المشاركين عما إذا كانوا يشعرون بأن تعريف الأمم المتحدة يعتبر كافياً أم أنهم يريدون إضافة أمور أخرى أو حذفها أو تغييرها؟ (٥ دقائق)

أطلب من المشاركين أن يقارنوا بين التعريفين (مناقشة قصيرة). (٥ دقائق)

الختام

الزمن الإجمالي: ١٥ دقيقة

أطلب إلى كل شخص أن يبدي رأيه بجلسات التدريب وتقويمها إضافة إلى تحديد طرق المتابعة ووسائلها.

شجرة التمييز



تتضمن خطة الدرس تمارين ديناميكية تواصلية، تهدف موارد عبر نشرها الى توفير طرق تدريب فعالة للمدربين على مواضيع العنف ضد المرأة، تمكنهم من مساعدة المتدربين على تحديد العلاقة ما بين العنف ضد المرأة وانتهاكات حقوق الإنسان، وفهم معنى العنف ضد المرأة ومدى وقوعه.

وقد تمت صياغة الخطة بحيث يمكن استعمالها من طرف اي (ة) ميسر(ة) له المام بمسألة العنف ضد المرأة وله مهارات تدريبية

لوازم التدريب:

صور وجوه مختلفة
ورق، لوح، رسم توضيحي وأقلام عريضة
بطاقات حقوق الإنسان
بطاقة وأقلام حمراء، زرقاء وخضراء
دراسة حالات

مثال على

الفترة التدريبية:

٣ ساعات ونصف

مقدمة:

مدة التدريب: ١٥ دقائق

ترحيب بالمجموعة وتقديم الخطوط العامة لأهداف ورشة العمل. (٥ دقائق)
اجراء تمرين تواصلية للتعرف عبر صور لوجوه انسانية مختلفة توضع على الطاولة ويطلب الى كل شخص اختيار الصورة التي تعني له أكثر ويمكن ان يعرف عن نفسه عبرها. وترمز الصور المتعددة الى قضايا انسانية يمكن ربطها بقضية العنف ضد المرأة.

الهدف: تحسيس المتدربين ذاتيا حول الموضوع، والتعرف الى بعضهم بطريقة ديناميكية. شجرة التمييز:

أرشادات للميسر:

ان هدف هذا التمرين هو ظاهرة العنف ضد المرأة على مدى حياتها، وهو يساعد على وضع سيرة ذاتية للمرأة منذ ولادتها حتى مماتها.

مدة التدريب: ٩٠ دقيقة

الهدف: تحديد العنف والتمييز بين اسبابه ونتائجه وربطها بأمثلة من الواقع. يطلب الميسر من المشاركين رسم جزء من صورة كبيرة لشجرة تفاح أو أي شجرة فواكه تختارها. أكتب في وسط الصفحة عبارة التمييز بسبب النوع الاجتماعي. إسأل أفراد المجموعة ماذا يفهمون من هذه العبارة. أطلب من المتدربين، عن طريق العصف الذهني، أن يذكروا الأمور كافة التي تسبب التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وأكد على أنك لا تنظر إلى التمييز على أساس النوع الاجتماعي كأفعال عنف ضد المرأة فحسب. أكتب المسببات الواردة في جذور الشجرة (مسببات التمييز). بعد الانتهاء من ذلك، أطلب منهم، عن طريق العصف الذهني، استخراج نتائج التمييز. أكتب هذه النتائج على تفاحات الشجرة (نتائج التمييز). (١٠ دقائق)

قسّم المشاركين إلى مجموعات صغيرة، ثم أطلب من كل مشارك، قبل الالتحاق بمجموعته، أن يختار كلمة واحدة من الجذور (مسببات العنف) وواحدة من الثمار (نتائج التمييز). أطلب من المجموعات أن تفكر بقصة ما لربط الكلمتين. بعد الانتهاء من قصصهم، أطلب من كل مجموعة أن تفكر سوية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الأشخاص في قصصهم.

بعد الانتهاء من مناقشة القصة داخل المجموعة، يطلب الى كل مجموعة عرض قصتها على شكل تمثيلي. يطلب الى المشاركين، الذين شاهدوا القصة الانتباه الى أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الأشخاص في قصصهم لعرضها في ما بعد.

تكتب هذه الانتهاكات على اللوح بعد تصنيفها (تمييز نمطي، جنسي، جسدي..). (٤٠ دقيقة)

أعط كل مجموعة إحدى بطاقات حقوق الإنسان.

على سبيل المثال:

إعطاء الطعام للذكور وليس إلى الإناث ففي بعض العائلات يعامل الذكور معاملة تفضيلية على الإناث أثناء أزمات نقص الطعام، وهو ما يشكل حرماناً لأنثى من الحق في الحياة.

عدم تخصيص بعض البلديات ميزانية لتمويل الإنارة الكافية للشوارع وفي مواقف السيارات الواقعة في المناطق المعروفة بوقوع مشاكل فيها من شأنه أن يحرم المرأة من الحق في سلامة شخصها.

المعاملة التمييزية لأصحاب العمل ضد النساء الحوامل أو المتزوجات إذا حملن من شأنها أن تحرم المرأة من الحق في الحصول على شروط عمل عادلة ومُرضية.

أطلب من المشاركين، في مجموعاتهم، اختيار أحد الأمثلة من مناقشاتهم لتقديمه إلى بقية المجموعة على شكل صورة جامدة، أو يمكنهم أن يرسموا

المشروع الإقليمي للوصل والمعلومات حول قضايا المرأة والمجتمع والتنمية تبادل معلومات وتشبيك قدرات بين المشرق العربي ومغرب

قضايا المرأة والمجتمع والتنمية، عبر زيارات متبادلة بين مختلف المجموعات القاعدية والمنظمات غير الحكومية في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي. هذا ويسعى المشروع إلى تعزيز التشبيك والتضامن والتعاون بين مختلف بلدان المشرق والمغرب. الجدير ذكره أنه يمكن الاطلاع في مكتبة المشروع على لائحة كتب كبيرة، متنشعة، ومتخصصة بحسب البلدان تغني المطلع عليها، ومن مواضيعها: اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، صور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، النزاع، الثقافة والدين، التنمية، إعادة الهيكلة الاقتصادية والبنوية، أدلة الاعاقة، قضايا العمل والتوظيف، البيئة والتنمية. لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقع المشروع الإلكتروني التالي:

<http://www.macmag-glip.org/Arabic/aboutus.html>

كما يعرض المشروع لائحة كتب للبيع حول الجندر. للمزيد من المعلومات أو لشراء أي كتاب، يرجى المراسلة إلكترونياً على العنوان التالي:

info@macmag-glip.org

والتفاعل والدعم المتبادل حول قضايا الجندر والتنمية بين الأفراد والمجموعات بصورة شاملة في المنطقة.

مكونات المشروع

ويرتكز المشروع على برامج عدة مشتركة، تمت بلورتها لخدمة هدف التواصل والتشبيك وتنمية القدرات، ومن هذه البرامج:

- برنامج التدريب وبناء القدرات: يقوم على تعزيز تبادل المهارات والمعرفة والخبرات المحلية في مجال قضايا المرأة والجندر والتنمية، عبر دورات تدريبية محلية وإقليمية.

- برنامج الاتصالات والنشورات: يعمل المشروع على استحداث بنك إقليمي للمعلومات حول قضايا المرأة والجندر والتنمية ووضعه في متناول الجميع. كما يقوم المشروع بإصدار نشرة إقليمية فصلية، إضافة إلى إصداره نشرة جمعية أوكسفام بريطانية، "روابط"، باللغة العربية.

- برنامج التبادل: يقوم على إنشاء الشبكات، وتبادل المعلومات والتجارب والخبرات والمهارات حول

'يشكل' المشروع الإقليمي للوصل والمعلومات حول قضايا المرأة والمجتمع والتنمية' حيزاً عاماً للنقاش والتعلم وتبادل المعلومات حول قضايا المرأة والجندر والتنمية بين مختلف المجموعات المعنية في منطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي. وهو يعتمد على عمليتي التبادل والتشبيك الإقليميين.

أنشئ المشروع بهدف توفير منبر للحوار بين الأفراد والمنظمات لتبادل المعلومات والتعلم حول قضايا الجندر في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي. ويعمل المشروع، عبر تطوير برامج خاصة، على تعزيز المهارات التطبيقية وتعميق المعرفة النظرية بقضايا الجندر والتنمية. وفي هذا الإطار، يعنى المشروع بإعداد مجموعة من الكوادر التي تتمتع بوعي لقضايا الجندر. وتضم هذه المجموعات الخبرات المحلية للأفراد والناشطين الاجتماعيين، إضافة إلى المجموعات القاعدية على مستوى المنطقة. ويعمل المشروع على إعداد مواد للتواصل وتوفير مراجع ووثائق تدريبية وتعليمية حول قضايا المرأة والجندر والتنمية. ويسعى، عبر فكرة المشروع الإقليمي، إلى تعزيز مستوى التبادل والتواصل

أوكسفام إنترناشونال

حملات شعبية وبناء تحالفات واسعة لنصرة الفقراء



التحالفات والعمل الإعلامي من أجل توعية الرأي العام حول الطول الحقيقية لقضية الفقر وتحفيز البشر على المساهمة الفعالة في حركة التغيير وتنمية الحس بالمواطنة.

في هذا اسلطار، تنشر أوكسفام وتوزع الكثير من الكتب والمراجع والأدلة الموجهة إلى العاملين في قطاع التنمية وصناعة القرار والمؤسسات التربوية، إضافة إلى الأكاديميين وعمامة الناس، كجزء من برنامجها الهادف إلى التوعية ونشر المعلومات وكسب التأييد.

لمزيد من المعلومات، زوروا الموقع:

www.oxfam.org

أوكسفام إنترناشونال هو تكتل من ١٢ منظمة تعمل سوياً في أكثر من ١٠٠ بلد لتطوير حلول دائمة لقضايا الفقر، العذاب، والحرمان من العدالة. ولأن معظم أسباب الفقر هي عالمية بطبيعتها، يعتقد أعضاء أوكسفام أن بإمكانهم لحدث تأثير أكبر عبر التعامل مع قضية الفقر من منظور وسائل التضامن الدولي وربط عملهم ببرامج التنمية، التدخل الإنساني وكسب التأييد لتغيير السياسات على المستوى الوطني والدولي.

وتعنى حملات أوكسفام خصوصاً بوسائل التواصل لكسب الرأي العام من أجل التغيير. تعمل أوكسفام على تنظيم وبناء طاقات المجموعات البشرية من أجل حصولهم على فرص أكبر وتحسين أحوالهم وظروف عيشهم، إضافة إلى تدريبهم على وسائل واليات صنع القرار. وهي تعنى أيضاً بالتدخل السريع في حالات الكوارث الإنسانية، الإجراءات الوقائية وحالات التأهب.

تعتمد أوكسفام أساليب الحملات الشعبية وبناء

قضايا المرأة المصرية

مستقبلية"، إعداد: مجموعة باحثين.

- الحصاد، عامان على الخلع "دراسة

تحليلية"، تحرير: د. أحمد الصاوي، اعداد:

أ. عزة سليمان - أ. عزة صلاح - أ. تهاني

الجبالي - د. هدى زكريا - أ. ماريز تادرس.

- صفحات من دفتر أحوال الأسرة المصرية،

إعداد وتحرير: د. أحمد الصاوي - أ. مرفت

أيوتيج.

- اشكاليات زواج المصريات من أجنب "في

ضوء قانون الجنسية المصري": اعداد:

أ. هالة عبد القادر - أ. انتصار بدر.

- قضايا واشكاليات - مشروع الخط

الساخن، إعداد وتحرير: أ. هناء نكي.

- قضايا المرأة في الصحافة المصرية،

إعداد وتحرير: أ. هبة قاسم.

'مركز الدراسات النسوية' في فلسطين

حشد طاقات محلية واقليمية لتعزيز حقوق المرأة

في المبدأ، نشأ 'مركز الدراسات النسوية' بهدف توفير دراسات ميدانية عن واقع واحتياجات المرأة الفلسطينية ووضع برامج ملائمة لها، غير ان العمل الميداني أظهر حجم الحاجات، فتوسعت وحدات المركز ونطاق عمله ليشمل ميادين عدة. اليوم، هو يمثل صرحا للدفاع عن حقوق المرأة وتغيير الصور النمطية التقليدية لها عبر تخرج قيادات نسائية فلسطينية، وعنوانا للمهتمين بدراسة التجارب الفلسطينية والعربية في مجال حقوق الانسان.

انتاج مواد إعلامية مكتوبة ومرئية ومسموعة حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي وتعميمها على المهتمين. ولتوسيع آفاقه، يادر المركز الى فتح قنوات تنسيق مع الحركات النسائية العربية والفلسطينية بهدف تبادل الخبرات والتجارب وتعزيز الانجازات وخلق الفرص لتدعيم النضالات المشتركة.

فلسطينيا

للملأمة حاجات العمل الكثيرة، أسس المركز وحدات متخصصة، منها:

- مكتبة نسائية متخصصة هي الأولى من نوعها في فلسطين. تهدف الى توثيق نضالات المرأة الفلسطينية والعربية، وتوفير المواد العلمية لنقل الخبرات وتبادلها في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة. تضم المكتبة آلاف الكتب

نشأ 'مركز الدراسات النسوية' عام ١٩٨٩، وهو منظمة فلسطينية غير حكومية مستقلة، تعمل من أجل تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين. ومنذ انطلاقتها، عمل المركز على تجميع طاقات النساء المؤمنات بمبدأ المساواة وحقوق المرأة، مستمدا مرجعيته من عالمية حقوق الإنسان. وأخذ يركز نشاطاته بهدف بناء وعي مجتمعي حول مسألة النمطية التقليدية السائدة في المجتمع الفلسطيني وأثرها السلبي على التنمية. فعمل، عبر برامج تدريبية، على حشد الطاقات باتجاه تغييرها ويجاد بدائل كفيلة بتعزيز دور المرأة الفلسطينية ومشاركتها على المستويات كافة. وكذلك، بناء قيادات شابة واعية المفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" ومستعدة لتشكيل قوى مناصرة للحركة النسائية الفلسطينية. وأخذ المركز يوثق، عبر وحدات متخصصة، للتجارب النسائية المحلية والعربية، بهدف الاستفادة منها والبناء عليها. فأسهم في

مؤسسة 'مركز قضايا المرأة المصرية'

المساندة القانونية والقضائية لالغاء النصوص التمييزية

نشأت هذه المؤسسة الاهلية عام ١٩٩٥ بهدف تقديم الدعم والمساندة القانونية للمرأة المصرية، مستندة في ذلك الى الدستور والقوانين المصرية والاتفاقيات الدولية. اذ تعمل المؤسسة على توفير مناخ يكرس مبدأ تساوي الفرص بين الجنسين، وتلجأ في ذلك الى القوانين والمواثيق الدولية لمساعدة النساء .

تولي مؤسسة "مركز قضايا المرأة المصرية" أهمية لتطوير فكرة المساندة القانونية والقضائية والغاء النصوص التمييزية في القوانين المختلفة. وتسعى الى دعم النساء عبر تزويدهم بمجموعة من المهارات والمعارف المختلفة (قانونية، محو أمية، تخطيط استراتيجي، جندر...) لتمكينهن من أداء أدوارهن الاجتماعية المختلفة ومن ممارسة حياتهن والتغلب على مشاكلهن. كما تنظم المؤسسة مؤتمرات ولقاءات لطرح مشاكل المرأة بين المهتمين من القانونيين



والإعلاميين. وتعمل في حقل البحث واجراء الدراسات حول قضايا ومشاكل المرأة المصرية بهدف توفير الوثائق العلمية في هذا المجال. وتولي المؤسسة أهمية للتشبيك مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لدعم قضايا المرأة، بهدف توسيع القاعدة الشعبية لمساندة المناهضة العنف ضد المرأة.

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقع المؤسسة

الإلكتروني على العنوان التالي:

<http://www.cewla.org>

والدوريات العربية والإنجليزية المتخصصة بقضايا المرأة محليا وعالميا، اضافة الى افلام تدريبية ووثائقية وتاريخية.

- وحدة التثقيف النسائي التي أخذت على عاتقها تقديم التدريب اللازم لرفع كفاءة المرأة الفلسطينية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والعمل على حشد الدعم لقضايا المرأة وحقوقها.

- وحدة النشر التي قدمت للمجتمع الفلسطيني أول نشرة متخصصة في شؤون المرأة هي نشرة 'المرأة' والتي صدرت في ما بعد تحت اسم 'كل النساء'. إضافة إلى نشرة 'وميض' باللغة الإنجليزية، إلى دراسات عدة تصدر عن المركز باللغتين العربية والإنجليزية.

عربيا

يعتبر المركز من المنظمات النسائية العربية التي أسهمت في تأسيس أول شبكة منظمات نسائية عربية، هي منتدى النساء العربيات - عايشه. وأشرف المركز على مهام التنسيق لهذه الشبكة منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن. وعبر عضويته فيها، انفتح المركز على تجارب منظمات نسائية عربية مما وفر له المجال لتبادل الخبرات والتجارب معها.

يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات حول عمل المركز عبر زيارة موقعه الإلكتروني التالي:

<http://www.wameed.org>

من اصدارات مركز

اصدرت المؤسسة مجموعة من الكتب القانونية، منها:

- أوراق من تاريخ عمل المرأة المصرية: إعداد وتحرير: د. أحمد الصاوي.

- المرأة الريفية، إعداد: أ. زينب خير تحرير: د. أحمد الصاوي.

- العنف الاسري في الصحافة المصرية، إعداد وتحرير: أ. شيماء محروس

أ. ليلى حمادة.

- واقع المرأة المصرية في ضوء "اتفاقية السيداو"، إعداد: أ. محمد الغمري.

أ. عزة سليمان.

- العنف ضد النساء، دليل تدريبي.

إعداد: د. سهام عبد السلام، المراجعة والإضافات القانونية أ. عزة سليمان.

- حقوق المرأة، موثيق دولية: تقديم: أ. ياسر عبد الجواد.

- جرائم الشرف: نظرة تحليلية ورؤى

معرض كتب وتوقيع مناشدات الاعضاء اللبنانيون

نظم بعض الأعضاء اللبنانيين نشاطاً، على هامش المؤتمر الأول الذي أقامته جامعة الدول العربية بعنوان 'القانون الأنساني الدولي: آفاق وتحديات'، تضمن إقامة معرض لكتب المنظمة وتنظيم حملات وتوقيع منشادات، وطبع للأكف تحت شعار "وقف العنف ضد المرأة". كما وزع

الأعضاء استفتاء حول واقع العنف ضد المرأة في المجتمع اللبناني اعتبر فيها ٩٨٪ (من أصل ٥٧ شخص من الأعمار كافة) أن العنف موجود في المجتمع اللبناني وأنه يأتي بأشكال متعددة منها العنف الجنسي والمنزلي واستغلال الأطفال والعنف ضد الأقليات إلخ...

للسنة الرابعة على التوالي، نظم بعض الاعضاء في منظمة العفو الدولية في لبنان مدرسة صيفية في الصيف الماضي. ضمت حوالي ٧٠ مشاركاً تتراوح اعمارهم ما بين ٨ و١٨ سنة، معظمهم من ضواحي بيروت المتواضعة. هم في اغلبهم لاجئون، سوريون، عراقيون، فلسطينيون، مهاجرون هنود، سيرلنكيون وسوريون. قد اقيم هذا النشاط بالتعاون مع مؤسسة "أنسان"، وتضمن دروساً في اللغات وورش عمل لتوعية الاولاد عبر نشاطات متنوعة على مفاهيم حقوق الانسان، البيئة، اسعافات اولية، تربية جنسية والتوعية على سلامة الطرق الخ

مدرسة صيفية

الاعضاء اللبنانيون

حملة وقف العنف ضد المرأة الفرع الأميركي

أطلق الفرع الأميركي في منظمة العفو الدولية (٢٦ تموز ٢٠٠٤) منتدى إلكتروني للنقاش حول مسألة العنف في إطار دعم حملة المنظمة لوقف العنف ضد المرأة. وتناولت النقاشات التي دارت حتى الآن مسائل متعددة منها بناء التحالفات، كيفية التصدي للعنف المنزلي والتعدي الجنسي، التواصل والتدريب. هذا ويمكنكم المشاركة أو الإطلاع على هذه النقاشات على الموقع الآتي:

<http://www.amnestyusa.org/askamnesty/live/display.php?topic=17>

'أوقفوا العنف ضد النساء' الفرع التونسي

أطلق الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية، حملة "أوقفوا العنف ضد المرأة" في ١٣-٣-٢٠٠٤، تخللها عرض فيلم من إنتاج الفرع الفرنسي "كلام نساء- Paroles des Femmes"، وتنظيم محاضرة حول "العنف في الثقافة العربية الإسلامية" للباحثة ليلى العبيدي من الجامعة التونسية، تلاها نقاش عام.

'المرأة والقانون' الفرع الجزائري

نظم الفرع الجزائري لمنظمة العفو الدولية، حلقة نقاشية حول موضوع 'المرأة والقانون'، في فندق السفير- العاصمة الجزائرية، تاريخ ٢٩-٤-٢٠٠٤ تناول فيها:
- تحفظات الدولة الجزائرية على "اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة".
- التمييز ضد المرأة وقانون الأسرة في الجزائر بين الواقع والتطبيق.
- مداخلة حول المرأة في تونس بين المكاسب والعقبات.

'الطابع البريدية وحقوق المرأة' الفرع المغربي

نظم الفرع المغربي لمنظمة العفو الدولية، عرضاً حول "الطابع البريدية وحقوق المرأة"، من ٧ الى ١٦ مايو ٢٠٠٤ في المسرح الوطني في الرباط، وذلك بالتعاون مع دائرة البريد في المغرب. اضاء المعرض على خطورة ظاهرة العنف ضد المرأة. وشارك في الافتتاح، الذي تميّز بحضور وزير حقوق الإنسان، رجال ونساء من قطاعات العمل كافة. وتخلله توقيع لعريضة حول وضع النساء في الصراع المسلح، كما جرى عرض لوثائق منظمة العفو الدولية، منها الرسالة التي وجهت الى رئيس الولايات المتحدة حول العنف ضد النساء في العراق. وتقرر أن يصدر "بريد المغرب" عام ٢٠٠٥، طابعا خاصا بحملة وقف العنف ضد المرأة.

المعهد الدولي لتضامن النساء برامج ومشاريع اقليمية لتوسيع شبكة الاتصال



تأسس المعهد عام ١٩٩٨ كهيئة مستقلة غير حكومية، مركزه الاردن، وذلك بمبادرة من عدد من النساء الأردنيات. ينطلق المعهد في

رؤيته لقضية المرأة من القناعة بأن قضية المرأة هي قضية المجتمع والنساء هن شريكات في مواجهة تحديات الواقع والمستقبل. ويلتزم المعهد مبدأ ان الإقرار بحقوق المرأة هو التزام بقيم المساواة والعدل والحرية والكرامة الإنسانية لكل بني البشر بدون تمييز، وأن تمتع المرأة بحقوقها شرط لازم لتحقيق التنمية، السلام، التقدم والأمن للأسرة والمجتمع والإنسانية.

لتحقيق رؤيته وتطلعاته، يعمل "المعهد الدولي للنساء" في مجال توعية النساء بحقوقهن الأساسية المكفولة لهن بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وخصوصا المتعلقة منها بحقوق المرأة والدساتير والقوانين الوطنية. ومن ضمن برامجه، تقوية وتمكين النساء عبر دورات تدريبية وتعليمية وأنشطة ثقافية مختلفة. وفي هذا الإطار، يسعى الى تطوير مهارات النساء وخاصة القيادات الشابة في المجتمعات المحلية. ويولي اهتماما

لتوسيع شبكة الإتصال المتخصصة بحقوق الإنسان للنساء على المستوى المحلي، الوطني، الإقليمي والدولي. ويعمل على تشجيع مشاركة النساء من الجنوب في المناقشات والجهود الدولية المتعلقة بقضايا المرأة. كما يشجع النساء ليعملن معا والرجال من أجل نشر وتطوير مفاهيم حقوق الإنسان. إضافة الى رصد المعهد وتوثيقه للانتهاكات بحق النساء ومتابعتها وتقديم العون القانوني والإجتماعي لضحايا هذه الانتهاكات.

مراكز ومشاريع المعهد وبرامجه

ينفذ المعهد برامج ومشاريع دائمة وموقته عبر مراكز متخصصة تابعة له ومنها:
- "مركز عفت الهندي" للإرشاد والخدمات القانونية والإجتماعية.

- "مكتبة إلمي بشارات" للحقوق والقانون وقضايا المرأة والديموقراطية والمجتمع المدني وتحتوي على آلاف المراجع.

- "مركز لور مغيزل" للتدريب والتعليم الشعبي الذي يوفر برامج ودورات وورشات تدريبية متنوعة.

- "أمان" المركز العربي للمصادر والمعلومات والإتصال، المتخصص بتمكين النساء من استخدام الكمبيوتر والإنترنت، ويتيح خدمات البحث والإتصال

والتدريب.
- "مركز مهناز أفخمي" المتخصص في تكنولوجيا المعلومات والإتصال.
- "قاعة إسعاف عقيل شقير" وهي منبر متاح للتنسيق والتعاون بين أطراف الحركة النسائية والمجتمع المدني...
- "فرح" برنامج العمل مع الأطفال والشباب من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها.
- "مجد" مركز معلومات المحكمة الجنائية الدولية.
- "ونام" برنامج المصالحة والوفاق العائلي والإجتماعي وحل النزاعات بالوسائل السلمية والتدخل الإيجابي.
- "سنابل" مركز خدمات المرأة العاملة أو الباحثة عن عمل أو فاقدة العمل، ويوفر الخدمات القانونية والإستشارية.

لمزيد من المعلومات راجعوا مواقع الإنترنت التالية:

<http://www.amanjordan.org>
<http://www.sigijordan.org>
<http://www.iccarabic.org>

منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة

تطوير القدرات المحلية لتقوية وسائل المواجهة



تأسس هذا المنتدى عام ٢٠٠٠ بمبادرة من المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تعمل في مجال تمكين المرأة ومناهضة العنف ضدها. ومن ضمن برنامج عمله، تسليط الضوء على مشكلة العنف ضد المرأة، واعتبارها قضية مجتمعية عامة، تم جميع شرائح المجتمع الفلسطيني.

يعمل 'منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة' على تعزيز وتطوير سبل التعاون والتنسيق والتشبيك والتشاور بين مختلف المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في مجالات وميادين مناهضة العنف ضد المرأة. وتتركز برامج عمله على

من نشاطاته

تبادل الدراسات والأبحاث والتقارير المتعلقة بالعنف، اصدار مواقف مشتركة، تنظيم حملات مناهضة العنف، تنظيم ورشات عمل ومؤتمرات شعبية لتعزيز الوعي، تنظيم حملات إعلامية فاعلة، التشبيك والتنسيق مع المنتديات الإقليمية والدولية. للمزيد من المعلومات يمكنكم الإتصال على الأرقام التالية:

تلفون: ٢٢٩٦٦١٥٦٣ (٩٧٢)

فاكس: ٢٢٩٦٦٦١٤٠ (٩٧٢)

او المراسلة على العنوان الإلكتروني التالي:
niveensm230@hotmail.com

التدريب لتنظيم الأسرة – الإسكندرية، رابطة المرأة العربية – فرع المنيا، جمعية المساعدة القانونية للحقوق الدستورية – الدقهلية، تهدف هذه الجمعيات عبر توحيد جهودها وتشبيك قدراتها إلى بحث ودراسة القوانين الخاصة بالعنف ضد المرأة وآليات تنفيذها وتحديد الثغرات فيها. إضافة الى محاولة تفعيل تلك القوانين أو تعديلها لاسيما المتعلقة منها بقضايا الشرف، الزنا والاعتصاب وذلك للحد من انتشار تلك الأشكال من العنف. لمزيد من المعلومات، زوروا موقع الشبكة على الانترنت:
<http://www.resistviolence.net/DesktopDefault.aspx>

Mengos

'بوابه المنظمات غير الحكومية'



تهدف 'بوابه المنظمات غير الحكومية العربية' الى تسليط الضوء على منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا العاملة منها في مجالات حقوق الإنسان والتنمية وذلك بهدف تشجيع تبادل الخبرات بينها وتعريف المجتمع الدولي بها. تهتم البوابة بشكل خاص بالمنظمات المهمشة التي ليس لها تواجد على شبكة الإنترنت. وتشكل البوابة عبارة عن قاعدة بيانات تضم المنظمات والهيئات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني المتواجدة في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتسمح قاعدة البيانات هذه لزائر الموقع من البحث في ثلاث لغات هي العربية، الإنكليزية والفرنسية.

تحوي البوابة، إضافة الى قاعدة بيانات ومعلومات عن المجتمع المدني العربي، مشاريعه وبرامجه، قاعدة توثيقية لتجارب المنظمات وحملاتها الناجحة بهدف تعميمها وتشبيك تلك المنظمات وتعريفهم ببعض البعض بشكل إلكتروني رقمي يسهل الإتصال والتواصل. البوابة هي احدى مشاريع "مركز مجتمع المعرفة" في القاهرة، الذي يهدف الى تكوين شبكة رقمية متطورة للمنظمات غير الحكومية. لزيارة الموقع:

<http://www.mengos.net/arabic/default.asp>

صلة وصل

فعالة لتحسين أداء الخبراء في هذا المجال. إذ يؤمن الموقع أكثر من ٣٥٠٠ مورد حول العنف وسوء المعاملة، فضلا عن معلومات قانونية وفيرة، ويزوره يوميا أكثر من ٩٠٥ أشخاص.

لزيارة الموقع: www.mincava.umn.edu

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان



يعمل مشروع 'الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان' على تجميع إصدارات مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الصادرة باللغة العربية في موقع واحد. مما يسهل على قراء اللغة العربية التعرف على المؤسسات العاملة في مجالات حقوق الانسان، ويحفزهم على المشاركة في النشاطات والتعرف على قضايا ومساهمات الحركة النضالية العربية في مجال حقوق الانسان. وتنتشر البوابة وتوثق يوميا لإصدارات، حملات، تقارير وبيانات المؤسسات المختلفة، بحيث يصبح الانتاج اليومي لتلك المؤسسات متاحا بموقع واحد. والشبكة هي جزء من مشروع أوسع هو "البوابة العربية لحقوق الإنسان" الذي يضم ثلاثة مؤسسات حقوقية أخرى، يمكنك التعرف عليها على العنوان التالي: <http://www.hrria.org>

اما موقع الشبكة العربية لحقوق الإنسان فهو: <http://www.hrinfo.net>
للاتصال عبر البريد الإلكتروني: info@hrinfo.net

شبكة مناهضة العنف ضد المرأة - مصر



أسهمت رابطة المرأة العربية في تكوين شبكة من الجمعيات الأهلية العاملة في مصر على قضايا مناهضة العنف ضد المرأة. ومن هذه الجمعيات: مركز قضايا المرأة المصرية – الجيزة، مركز البحوث

المنظمات غير الحكومية على تطوير أداؤها بنفسها بأفضل الطرق وبأقل الكلف.
لزيارة الموقع على الإنترنت: <http://www.ngoce.org>

UNIFEM



مؤسسة 'يونيفم' هي الصندوق المخصص للنساء في الأمم المتحدة وهي تؤمن المساعدة المالية والتقنية للمشاريع المجددة والأستراتيجيات التي تعنى بتعزيز حقوق المرأة كإنسان. وهي تعمل على تعزيز المساواة واطلاق قدرات المرأة على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي.

يلتزم موقع 'اليونيفم' السعي الى تعزيز البناء المؤسسي للمنظمات والشبكات النسائية، من أجل تمكين النساء أنفسهن وتزويدهن بمهارات التفاوض للحصول على سياسات جديدة أفضل من قبل حكوماتهن ومن المنظمات الدولية. كما يعمل الموقع على نشر الوعي بالحقوق الإنسانية للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها، والعمل على توجيه عملية التنمية نحو السلام والعدل والإستدامة.

لزيارة الموقع: <http://www.unifem.org>

Mincava



يسعى الموقع، وهو تابع لمكتبة حقوق الإنسان في جامعة مينيسوتا الاميركية، الى تغيير الذهنية والتوعية حول موضوع العنف وسوء معاملة النساء، وذلك عبر دعم الأبحاث والتربية على هذه المفاهيم الحقوقية وتسهيل الحصول على المعلومات في مجال العنف وسبل مكافحته. ويشكل الموقع، عبر ما يوفره من معلومات، أداة



I train

يمكن هذا الموقع، وترجمته العربية تعني "أنا أدرب"، المنظمات المحلية والنشطاء والمدربين من سهولة الإتصال والحصول على أدلة تدريبية ومواد متعلقة بجملة مواضيع منها العنف ضد المرأة. ويأتي هذا الموقع نتيجة جهد مشترك لستة منظمات تحمل خبرات واسعة في مجال علوم الكمبيوتر والتدريب عبر الإنترنت. وعلى رغم من إدراك القيمين على الموقع وفرة المواد الإلكترونية على شبكة الإنترنت إلا أن تقييم هذه المواد وغربلتها، وإنتقاء ما يمكن ان يستخدم لتنمية المنظمات والمجتمعات المحلية في الجنوب خصوصا، يمكن ان يعتبر قيمة اضافية وميزة اساسية لهذا الموقع.

لزيارة صفحات العنف ضد المرأة على الموقع، راجعوا العنوان التالي:

<http://www.itrainonline.org/itrainonline/mmtk/vaw.shtml>

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية

NGOCE

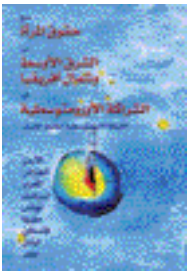


هو موقع مجاني متخصص في تقديم التدريب، الاستشارات والأبحاث في مجال العمل الأهلي التطوعي. ويعمل على تزويد المنظمات غير الحكومية بالأدوات، المفاهيم والاستراتيجيات التي تحتاجها لبناء قدراتها وتطوير مهاراتها للتأثير في مجتمعاتها المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة فيها. ويسعى المركز الى تزويد المنظمات غير الحكومية بالخبرات والمهارات والمعارف الأساسية والمتخصصة في قطاع العمل الأهلي عبر إطار عمل مرن يضم قاعدة معلومات متطورة تساعد

دمج حقوق المرأة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الشراكة الأورو-متوسطية

إعداد: ربيعة الناصري وإيزيس نصير

كوبنهاغن، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣



يبسط هذا التقرير السياق العام الضروري لفهم الديناميكيات التي تؤثر على عملية النهوض بحقوق المرأة أو إعاقتها، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن الشراكة الأورو-متوسطية، متناولاً الوضع القائم في تسعة من البلدان الشريكة. يأتي هذا التقرير في أجزاء ثلاثة، يوثق الأول القوانين

والممارسات العامة التي تشكل الأساس لانتهاكات حقوق المرأة. أما الجزء الثاني فيلقي الضوء على الحركات النسائية واصفاً التحديات التي تواجهها. ويقمّ الجزء الثالث عملية دمج حقوق المرأة وقضايا "الجنوسة" في الشراكة الأورو-متوسطية.

دنيا المرأة

حوار: سهام حمية

إعداد: منى بليبيل

بيروت، دار الملاك، ٢٠٠٣



يقدم هذا الكتاب بأسلوب رصين وحيوي صورة متكاملة عن رؤية العلامة اللبناني السيد محمد حسين فضل الله، وهو عالم دين مسلم شيعي، لقضية المرأة.

ينطلق العلامة في معالجته لتلك القضية من منطلق إنساني بحث، ويوظف علمه وفكره في سبيل الانتصار لإنسانية المرأة، ليس على مستوى العناوين فقط بل على مستوى

تجلياتها العملية أيضاً. وقد انطلق في ذلك من حقيقة ثابتة لديه تحكم كامل رؤيته للإسلام وهي أنه ما جاء إلا لتأكيد إنسانية الإنسان وبلورتها.

الزواج، العنف الزوجي وسبل الحماية القانونية، حقوق المرأة في الممتلكات الزوجية وأحكام الطاعة.

الكتاب هو ثمرة جلسات نقاش عدة نظمتها "الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء" في إطار المساهمة بكسر جدار الصمت حول واقع العنف ضد المرأة.

تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالإستناد الى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

الإشراف والمتابعة: الباحثة رندة سنيورة، سهير عودة

القدس، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠١

يبدو للوهلة الأولى أن اعداد تقرير تقييمي لوضعية المرأة الفلسطينية بالإستناد الى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) مسألة سابقة لأوانها في ظل غياب دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على الضفة



الغربية وقطاع غزة. إذ أن هذه السلطة غير مطالبية بالتوقيع والمصادقة على الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، إلا أنها مطالبة بعدم انتهاك ما جاء فيها. مع ذلك، يسعى التقرير الى توحيد جهود القطاعين الأهلي والرسمي لحث السلطة الفلسطينية على التوقيع والمصادقة على الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

واتفاقية السيداو بشكل خاص دون تحفظات، وخصوصاً مع اقتراب اعلان الدولة الفلسطينية. كذلك يأتي التقرير ليقمّ الإنجازات والإخفاقات المتعلقة بإدماج قضية المرأة في الخطط التنموية الفلسطينية وإيجاد سياسات وتشريعات مستقبلية تستند الى المساواة وعدم التمييز. يتناول التقرير في ستة أقسام الحق في الحماية من العنف، الحقوق السياسية والعامة للمرأة الفلسطينية، الحق في التعليم، الحقوق الاقتصادية، الصحية والعائلية للمرأة الفلسطينية.

أصل واحد وصور كثيرة: ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان

المؤلف: د. فهمة شرف الدين
بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٢

لا يزال العنف ضد النساء بعيدا من أن يشكل قضية عند الكثير من فئات المجتمع اللبناني ويعتبر أمرا عاديا في ظل المنظومة التربوية السائدة في هذا المجتمع، فالبيض يرونه شرا لا بد منه لتقويم الإعوجاج الناتج عن فساد التقاليد بتأثير المعاصرة التي تخترق مجالات الحياة الاجتماعية والبعض الآخر يرونه مبررا دينيا كونه يرتبط بمفهوم الطاعة لأولي الأمر. وفي مطلق الأحوال لا يزال العنف ضد النساء بعيدا عن أن يشكل قضية عند الكثيرين من فئات المجتمع. يعرض هذا البحث في خمسة أقسام إشكالية وواقع وأبعاد العنف ضد المرأة في لبنان على الشكل التالي:



لماذا هذا الموضوع: الإشكالية والمنهج

قوة التقليد، قوة النظام الأبوي: آليات التمييز والعنف في المجتمع اللبناني

البعد الثقافي للعنف: أصل واحد وصور كثيرة

العنف ضد المرأة في المجتمع اللبناني: إلى أين

شهادات وإثبات

أشكال العنف ضد النساء في المجتمع اليمني من الواقع التطبيقي

تحرير: د. الهام المتوكل، أ. انطلاق المتوكل
أوكسفام، ٢٠٠١

إن ظاهرة العنف الموجه ضد النساء ليست حكرا على مجتمع دون سواه، فهي ظاهرة قديمة تعاني منها أغلب المجتمعات وأن تطورت أشكالها ووسائلها. وعلى رغم تفشي هذه الظاهرة في المجتمع اليمني، لم يأخذ العنف ضد النساء حقه من البحث والدراسة. لذا تكتسب الدراسات في هذا المجال أهمية لكسر حاجز الصمت واقتراح آليات وحلول لإنهاء معاناة النساء. وفي هذا المجال، يسلط الباحثان الضوء في دراستهما على بعض مفاصل العنف ضد النساء في المجتمع اليمني في خمسة أقسام: "العنف العائلي مظاهره ومعالجاته"، "الطلاق، أسبابه، نتائجه ومعالجاته"، "العنف ضد النساء في الشارع" إضافة إلى "أوضاع السجينات في اليمن". ويخلص البحث إلى توصيات عامة تدعو إلى إيجاد وسائل قانونية وقضائية كفيلة بحماية حقوق النساء داخل المجتمع على أسس المساواة والعدالة.



العنف ضد النساء: دليل تدريبي

اعداد: د. سهام عبد السلام
المراجعة والإضافات القانونية: أ. عزة سليمان
القاهرة، مركز قضايا المرأة المصرية، ٢٠٠٣

تناول الدليل أبرز أشكال العنف ضد المرأة في مصر، وهو يقع في ثلاثة أقسام: اغتصاب المحارم، جرائم الشرف، وختان الإناث. أهميته، أنه سهل الاستخدام في إطار أنشطة الجمعيات الأهلية التي تعنى بمواجهة العنف ضد المرأة، إذ يساعد المستخدمين على طرح قضايا المحارم والشرف وختان البنات، مع بيان الأسباب وتفنيد وجهات النظر المختلفة، وذلك عبر وسائل تدريبية عدة منها دراسات الحالة، العصف الذهني والمناقشات المفتوحة.



العنف ضد النساء من خلال القانون

تنسيق: نجية البوادي
المغرب، دار الفنك، ٢٠٠٣

لا تزال إشكالية العنف ضد المرأة تطرح تساؤلات كثيرة حول مدى جهوزية المجتمعات والحضارات المختلفة لتقبل مفاهيم المساواة بين الجنسين والعمل بها، وإيجاد الأطر القانونية الكفيلة بجعل المساواة واقعا معاشا. وتشكل قوانين الأحوال الشخصية المحلية والتشريعات المحيطة بها أحد أهم عناصر معالجة هذه الإشكالية، كونها تأتي انعكاسا لفكر المشرع ومفاهيم المجتمع وتقاليد.

في هذا الإطار، يعكس كتاب "العنف ضد النساء من خلال القانون" واقع المرأة المغربية في الأسرة والحاجة إلى تحديث القوانين الكفيلة بتنظيم وضعيتها ضمنها، عارضا لأربعة أقسام رئيسية على الشكل التالي: عقد أو ميثاق



اندونيسيا: الجندر وحقوق الانسان

أطلقت "جامعة سورابايا" في أندونيسيا مشروعاً تدريبياً للتربية على حقوق الإنسان مع التركيز على موضوع الجندر. مدة المشروع سنتين، ويهدف الى تعميق فهم الأساتذة والتلاميذ لأهمية التربية على حقوق الإنسان ومفاهيمها، تمهيدا لإدماجها في المناهج التربوية.

الولايات المتحدة الأمريكية- هولنده: شبكة اللدونية للموارد

أطلقت "رابطة تعليم حقوق الإنسان" مركزاً للموارد الإلكتروني على شبكة الإنترنت. يضم المركز مكتبة قيمة ومنتديات نقاش عدة وقواعد معلومات، إضافة الى روابط لشبكات ومنظمات دولية وإقليمية. يمكنكم زيارة الموقع على العنوان التالي:

(<http://www.hrea.org/ar/erc/index.php>)

بريطانيا: اطلاق "مركز العجزة"

أنشأ "مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية البريطاني" في مقره في جامعة أكسفورد، مركز الهجرة (كومباس). يهدف المركز الى اجراء أبحاث عدة حول حركة الهجرة والانتقال العالمي، إضافة الى برامج أخرى. للمزيد من المعلومات زوروا موقع المركز على العنوان التالي:

<http://www.compas.ox.ac.uk>

دوليات: متابعة عشرية الامم المتحدة للتربية على حقوق الانسان

تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة برنامج العمل الدولي للتربية على حقوق الإنسان في ٢١ أبريل ٢٠٠٤، على ان يبدأ العمل به مطلع العام القادم. ويأتي البرنامج متابعة لعشرية الامم المتحدة، ويتميز بأهداف محددة سيصار الى تحقيقها في مهلة أقصاها ٢ سنوات. ويشمل البرنامج العالم بأسره، ويتضمن متطلبات واضحة من الحكومات للعمل في قطاعات محددة والوصول الى نتائج ملموسة.

الجدير ذكره ان "رابطة تعليم حقوق الإنسان" تنظم من ١٤ حزيران وحتى ١٨ تموز ٢٠٠٤ منتدى للنقاش حول التربية على حقوق الإنسان، بمناسبة عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان. يشارك فيه عشرات آلاف من المربين، الناشطين، المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية من مختلف أقطار العالم. تهدف النقاشات الى تبادل الأفكار وتطوير استراتيجيات للتربية على حقوق الإنسان على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

يمكنكم المشاركة في المنتدى عبر التسجيل على أحد المواقع التالية:

بالعربية: <http://www.hrea.org/hre-network/subscribe.html>

بالفرنسية: <http://www.hrea.org/hre-network/subscribe.html>

بالإنجليزية: <http://www.hrea.org/hre-network/subscribe.html>

لبنان: اعداد نشطاء لاعنفية

نظمت "الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية" دورة تدريبية إقليمية لإعداد نشطاء لاعنفيين، شارك فيها ٤٥ ناشطا من ست دول عربية هي: الأردن، مصر، لبنان، سوريا، العراق وفلسطين. استمرت الدورة من ٢٦ حزيران حتى ٣ تموز ٢٠٠٤ تعرف خلالها المشاركون على طرق ومبادئ النضال اللاعنفى عبر وسائل تدريب مختلفة ونقاشات وأعمال تطبيقية. كما طرحت الورشة امكانية قيام حركة مدنية عربية تنشر خيارات لاعنفية في مواجهة دوامة العنف في المنطقة.

لبنان: العمل مع الاولاد في ظروف صعبة

نظم "مكتب الأونيسكو الإقليمي" في لبنان ورشة عمل تدريبية متخصصة لاعداد ٧٥ ناشطا اجتماعيا، ضمن مشروع "تعزيز قدرات الشباب المجتمعية للعمل مع الأولاد في ظروف صعبة" تحت شعار "الحق في التعليم من أجل الحياة". وتضمنت الدورة مرحلتين، الاولى الاعداد لمنشطين والثانية الاعداد للعمل الميداني في المناطق اللبنانية الفقيرة والخيمات الفلسطينية.

مصر: تدريبات على القانون الدولي الانساني

في اطار الحملة ضد التعذيب، تنظم "جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء" دورة تدريبية متقدمة للمحامين النشطاء في مجال حقوق الإنسان المصريين، بالتعاون مع نقابة محامي مصر والمركز العربي للتربية على القانون الدولي الانساني وحقوق الإنسان. تتمحور اعمال الدورة حول الآليات المحلية والدولية لحماية الحق في السلامة الجسدية. ويشارك فيها ٦٠ محاميا ومحامية ممن اجتازوا بتفوق البرنامج التدريبي الذي نظّمته الجمعية منذ يناير ٢٠٠١.

تونس: دورة عنيتاوي ١٤

ينظم "المعهد العربي لحقوق الإنسان" دورة "عنيتاوي ١٤" التدريبية الإقليمية لنشطاء حقوق الإنسان، وذلك من ٢٣ يوليو وحتى ٦ اغسطس ٢٠٠٤ في مدينة الحمامات التونسية. تهدف الدورة الى توسيع قاعدة المستفيدين من نشر ثقافة حقوق الإنسان والى تطوير المعارف النظرية والمهارات العلمية في مجال حقوق الإنسان. ويركز برنامجها التدريبي على القانون الدولي الانساني والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة والآليات تنفيذها.

البحرين: خطة وطنية لحقوق الانسان

نظم "المعهد العربي لحقوق الإنسان" و"الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان" و"المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة" في المنامة- البحرين في ١٤-١٥ نيسان ٢٠٠٤، ورشة عمل حول "إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين"، وذلك بدعم من وزارة الخارجية في مملكة البحرين. شارك في الدورة عدد كبير من ممثلي المؤسسات الحكومية، القضائية، البرلمانية وممثلي منظمات المجتمع المدني. وخلصت الى "إعلان المنامة" الذي وضع مبادئ الخطة الوطنية، وتضمن ارساء الأهداف والأطر السياسية والقانونية، إضافة الى وسائل ومرحل الخطة الوطنية وتنسيق الأدوار لإعدادها.

مصائرنا بأيدينا: فلنضع حدا للعنف ضد المرأة

لندن، منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٤

المرأة مواطنة هي أيضا: قوانين الدولة والحياة

المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣



لقد اكتسبت المواطنة باعتبارها مجالاً للدراسة أهمية متزايدة في الأعوام الأخيرة بسبب تزايد التحديات التي تواجه استمرارية الدول وأسسها نتيجة للضغوط القادمة من الأسفل (حركات دينية أو عرقية) أو الأعلى (الإندماج الإقليمي أو العولمة). ومفهوم المواطنة يدخل توسيعاً ملموساً على النقاش بشأن نوع الجنس ليتناول طبيعة الدولة والسياسة في العالم العربي. ويفضي إلى تحليل أدق للتحديات فضلاً عن ادراك المخاطر وأشكال المواجهة التي تواجه المحاولات الرامية إلى اقرار المساواة بين الجنسين في المنطقة.

يقدم الكتاب أطراً تحليلياً للمواطنة ونوع الجنس في العالم العربي ليتبعه دراسة لكل من الأبواب التالية:

قوانين الجنسية وانعكاساتها على المرأة والزواج والأولاد، قوانين الضمان الاجتماعي والإجحاف بحق المرأة وأسررتها، وقوانين الأحوال الشخصية وتقدمها البطيء نحو الشراكة المتكافئة.



في إطار وضع حد للعنف ضد المرأة، شهد العالم حملات عدة اتسمت بالبسالة، قادتها أعداد كبيرة من النساء وحققن عبرها تغييرات هائلة في القوانين والسياسات والممارسات.

يسعى هذا التقرير، الذي ترتاد به منظمة العفو الدولية ميداناً جديداً من ميادين نضالها، إلى بحث أسباب هذا العنف وأشكاله والسبل الكفيلة بالقضاء عليه. وهو

يستكشف العلاقة بين العنف ضد المرأة والفقير والتمييز وتفشي النزعة العسكرية، كما يسلط الضوء على مسؤولية كل من الدولة والمجتمع والأفراد عن التحرك لوضع حد للعنف ضد المرأة.

وبهذا التقرير تنضم منظمة العفو الدولية إلى مسيرة هذا النضال، موضحة السبل التي يمكن عبرها استخدام منظور حقوق الإنسان في التصدي للعنف ضد النساء والقضاء عليه.

المرأة الكويتية والمشاركة السياسية

المؤلف: محمد منيف محمد العجمي

بيروت، دار الجديد، ٢٠٠٠



يتناول هذا الكتاب قضية يحيط بها الكثير من المحاذير الاجتماعية وتتعدد في شأنها الآراء الدينية، هي المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. وفي منأى من السجال الإنفعالي الذي تثيره هذه القضية، يحاول الكتاب - وهو في الأصل بحث أكاديمي أهل صاحبه الحصول على درجة الماجستير بامتياز - الاجابة على أبرز ما يرافقها من تساؤلات، كموقف الدين الإسلامي

منها وطبيعة الأسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وذلك على خلفية أوضاع المرأة العربية عموماً وعلى ضوء مشاركتها في الحياة السياسية في عدد من البلدان العربية.

يأخذ البحث المنحى العلمي فيعرض في الباب الأول الإطار النظري في الكويت وباقي البلدان العربية، إلى دراسات سابقة. وينطلق الباب الثاني من دراسة ميدانية تراعي الإجراءات المنهجية للبحث ونتائجه وتحليل البيانات، لتخلص إلى سلسلة من التوصيات.

نساء يواجهن الحرب

المؤلف: شارلوت ليندسي

جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٢

أنت هذه الدراسة، التي تتناول أثر النزاع المسلح على النساء، كجزء من المساعي التي تبذلها "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" للفت الانتباه إلى المحنة التي تواجهها النساء أثناء الحرب وتعميق النقاشات حولها. وتستخلص الدراسة أهداف عمل محددة، ستعمل اللجنة الدولية على تنفيذها تدريجياً. وتشمل الدراسة الابواب التالية:



- مقدمة حول منظور اللجنة الدولية وتفهمها لآثار النزاعات.

- تقدير احتياجات السكان المدنيين مع التركيز على النساء الإحتجاج والإعتقال في أوضاع النزاع المسلح.

- نتائج الدراسة.

'Mawared'

About This Issue

'Mawared' (translates as resources in English) is a specialized HRE magazine published by the Middle East and North Africa Program and prepared by the Regional Office. This is the second pilot issue and is intended to support and focus on the SVAW campaign.

- I. Editorial (p. 3)
- II. A presentation of the annual report 2004 focusing on the Global Impact Goals (pp. 4 - 5).
- III. Economic, Social and Cultural Rights with application on the Palestians' 'right to adequate housing' (pp. 6 - 7).
- IV. A section in six pages consisting of an introduction of the 'Stop Violence Against Women (SVAW) Campaign', a definition of VAW, the role of media in raising awareness and combating VAW, the importance of CEDAW and its use as an instrument, the role of the VAW special reporter, summaries of papers presented in AI's Workshop on SVAW and the Media (Cairo, June 2004) and a set of resources on VAW (pp. 8 - 13).
- V. A lesson plan on VAW for trainers (pp. 14 - 15).
- VI. Organizations: activities, publications and profiles of selected national, international and regional NGOs (mostly women NGOs), research centres, and academic institutions all being related to the 'SVAW Campaign' (pp. 16 - 18).
- VII. HRE contributions and activities of AI groups, sections and structures (p. 19).
- VIII. Online resources (most focusing on VAW) with brief description of each (pp. 20-21).
- IX. Book Reviews: Selected publications (most focusing on VAW) with book reviews (pp. 22 - 24).
- X. Selected HRE news (p. 25).
- XI. Case (p. 26).

قيود على رخص البناء في القدس... وهدم متكرر للمنازل

ضربوني على رأسي باعقاب البندقية وأساءوا معاملة أطفالي. أمسكت بعض الجنديات ببنااتي الصغيرات من شعرهن وجرجرتهن.

ونُقلتُ إلى المستشفى. عشنا في خيمة على أرضنا، وبدأنا إعادة البناء على الفور. بعد شهر، عندما شارف المنزل على الانتهاء، عاد الجنود وأفراد الشرطة مرة أخرى، في منتصف الليل وهددوا بإطلاق النار على كل

من يتحرك، بمن في ذلك نشطاء السلام الإسرائيليون الذين مكثوا معنا وساعدونا. وهدموا المنزل مرة أخرى. أصيب الأطفال بذعر وصدمة شديدين. وأنا كذلك، لم أستطع الكلام لفترة من الوقت؛ وأصبحت باكتئاب شديد، لقد كان الأمر صعباً جداً علينا جميعاً.

ثم أعادت العائلة بناء منزلها في عام ١٩٩٩ وانتقلت إليه في ٣ إبريل ٢٠٠١. في اليوم التالي جاءت قوات الأمن الإسرائيلية مرة

أخرى، دمره هذه المرة حتى أساسه. الآن العائلة أعادت بناء منزلها في صيف العام ٢٠٠٢. وفي حين كانت تضع اللمسات الأخيرة عليه، في ٣ إبريل ٢٠٠٣، تمّ تدميره مرة أخرى.

ولم تنفع إعادة بناء المنزل في صيف ٢٠٠٣ كمرکز للسلام، من الإفلات من تهديدات قوات الأمن الإسرائيلية بتدميره مرة أخرى.

مصنفة كأرض زراعية، ليس هناك تواقع على سند الملكية، وأنه من المزمع إنشاء طريق سريع بالقرب منها، أو أن الطلب قد ضاع. وفي كل مرة ننجح فيها بالطعن، يعاد ويرفض طلبنا لأسباب مختلفة. لقد أنفقنا آلاف الدولارات على هذه العملية وفي النهاية فهمنا أنه لا أمل لنا فيها وبنينا منزلنا بدون ترخيص.

وأبلغت عربية "منظمة العفو الدولية" عن

هدم منزل سليم وعربية شوامرة أربع مرات منذ يوليو ١٩٩٨. وبعد عملية الهدم الأخيرة في ٢ إبريل ٢٠٠٣، أُعيد بناء المنزل بمساعدة متطوعين من مجموعات إسرائيلية عدة لحقوق الإنسان كمرکز للسلام. أنشئ هذا المركز تخليداً لذكرى نهى المقادمة، أم لعشرة أطفال سُحقت حتى الموت تحت أنقاض منزلها في قطاع غزة في مارس ٢٠٠٣، ورائشيل كوري، داعية سلام أمريكية عمرها ٢٣ عاماً

سُحقت حتى الموت بجرافة تابعة للجيش الإسرائيلي في مارس ٢٠٠٣ عندما حاولت منع هدم منزل في مخيم رفح للاجئين في قطاع غزة.

لسليم وعربية شوامرة سبعة أولاد، تتراوح أعمارهم بين عامين و٢١ عاماً. وهم من عائلات اللاجئين الفلسطينيين الذين خسروا منازلهم عندما دمرت إسرائيل قريتهم الواقعة في شمال النقب، على اثر إنشاء الدولة في العام ١٩٤٨. عاشوا في مخيم "شعفاط" للاجئين المكتظ في



سليم وعربية شوامرة. ايلول/سبتمبر

© AL. 2003

الهدم المتكرر لمنزلهم:

"بعد خمسة اعوام على بنائه، دمروا منزلنا للمرة الاولى في ٩ يوليو ١٩٩٨. جاءوا في الصباح من دون سابق إنذار، جنود وأفراد الشرطة ومعهم الجرافات. فأقفلت الباب، غير ان الجنود ألقوا قنابل الغاز المسيل للدموع عبر النافذة وحطموا الباب. كبلوا يدي سليم بإحكام شديد حتى تورمتا، ضربه هو وابنا البكر الذي كان في الرابعة عشرة حينها. كما

القدس، وفي النهاية اشتروا قطعة أرض بالقرب من قرية عناتا. بعد أربعة اعوام، أنفقوا خلالها كثيراً من المال في محاولة للحصول على ترخيص، فقدوا بعدها الأمل فبنوا منزلهم، من دون ترخيص. اذ ان السلطات كانت تعطي حججا ومبررات مختلفة للتهرب من اعطائهم الرخصة. ومن هذه المبررات، بحسب ما قالتها العائلة لمنظمة العفو الدولية: "أن الأرض منحدره جداً، وهي



أربع عمود